الفصل الثالث

بين السيادة والتكامل

«اللهم، أعنّا على تقبل الأمور المفروضة علينا بطمأنينة، والجرأة على تغيير الأمور التي يمكن تغييرها، والحكمة على التفريق بين هذا وذاك».

راينهولد نيبور[79]

إن كيان الدول الحديثة، وكما نشأت عن الحروب الدينية في العصر المبكر للحداثة الأوروبية، هو أنانية السلطة، وهذا يعني ضمان الوجود الذاتي. فالأمن يقف على رأس مصالحها، سواء في العلاقات الداخلية أم الخارجية. والأداة المركزية لضمان أمن بلد ما هي قوته. وهذا يعني: كلما كان كيان الدولة أقوى ازداد شعوره بالأمان.

«السياسة الدولية هي، ككل سياسة، صراع على القوة. ومهما بلغت أبعاد أهداف السياسة الدولية في نهاية الأمر، إلا أن الهدف المباشر يظل دائماً هو القوة. ولعل الهدف الأسمى للقادة والشعوب هو الحرية والأمن والرفاه. أو حتى القوة نفسها. ويمكن التعبير عن هذا الطموح بمثل أعلى ديني أو فلسفي أو اقتصادي أو اجتماعي. فهؤلاء قد يأملون بأن تحقيق هذا المثل الأعلى يمكن أن يأتي من خلال القوة الكامنة فيه، من خلال تدخل قوى ربانية، أو من خلال التطور الطبيعي للمجتمع الإنساني. وقد يحاول

أيضاً الدنو من مثلهم الأعلى من خلال استخدام وسائل غير سياسية. مثل التعاون التقني مع أمم أخرى، أو من خلال المنظمات الدولية. لكن إذا ما حاولوا الوصول إلى أهدافهم بوسائل السياسة الدولية، فإن ذلك سيكون من خلال الصراع على السلطة»[80].

لكن السياسة الأمنية ليست بالتأكيد كل شيء في العلاقات الخارجية للدول؛ لأن سياستها الخارجية تشمل أيضاً ـ بالإضافة إلى السياسة الأمنية ـ مجمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، والتطوير السياسي والقانوني والثقافي والعلمي. وكذلك أيضاً، وبشكل أكبر، العلاقات الاجتماعية، والعلاقات بين الناس، أي علاقة (ناس مع ناس).

مع ذلك، فإن كل السياسة الخارجية تبقى لا شيء من دون الجواب على المسألة الأساسية للأمن. فحتى الآن لا توجد قوة تقف فوق الدول أو دولة عالمية، يمكنها أن تلعب دور الحكم النزيه إلى حد ما بين الدول.

وعلى مستوى الدول يتحدد الأمن من حيث سياسة القوة بين ند ندّه.

فكل الدول عبارة عن تنظيمات سياسية من صنع البشر تمارس وتدير بقليل أو بكثير من النجاح دور احتكار السلطة في المجتمع. إذاً يمكن للدول أن تقوم وأن تزول.

يحكي لنا التاريخ في عمليات غزو أو عمليات تحرر من النير الأجنبي، عن دول، بل عن إمبراطوريات عظمى قامت ثم زالت بعد وقت طويل. لكن تأثيرات موجات الصدمة التي يحدثها سقوطها تظل مؤثرة أحياناً إلى ما بعد زوالها بزمن طويل، كما حدث في أوروبا مؤخراً في تسعينيات القرن العشرين، وفي الحروب على وراثة النظام الذي كان قائماً في يوغوسلافيا.

العديد من أسباب الصراع، في يوغوسلافيا السابقة كانت، ولا تزال، ميراث ثلاث إمبراطوريات منهارة: إمبراطورية هابسبورغ، والإمبراطورية العثمانية، ثم الإمبراطورية الروسية واستمراريتها على شكل الاتحاد السوفييتي.

كما سنرى أيضاً الآثار السياسية لموجات صدمة التفجير الداخلي الذي حدث في الإمبراطورية السوفييتية على مدى مرحلة طويلة قادمة. إذ يجد المرء لهذا الصراع جذوراً في أعماق التاريخ، حيث ما زالت آثار تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى روما الشرقية وروما الغربية، والانقسام المسيحي المرافق لذلك، ماثلة حتى الآن.

تجد الدول، بوصفها صاحبة احتكار السلطة في منطقة معينة، في العادة أن تحديد حدودها يتم من قبل دول أخرى. وقلما تقيم الدول المتجاورة علاقة محايدة مع بعضها. بل غالباً ما تقيم تحالفات مع دول أخرى، وتتنافس مع بعضها بصورة مستمرة، على القوة والنفوذ والثروة والأرض، ويمكن أن تدخل بسهولة في صراعات حول هذه الأمور، يمكن أن تتطور إلى عداوات مكشوفة وأن تتصاعد لتصل إلى حرب بين دولتين سياديتين.

إن الحرب بين دولتين هي الرد العنفي لمسألة القوة بينهما، لكن الحرب بين الدول ليست على الإطلاق الشكل الوحيد للحرب[81]؛ لأن الحرب، بوصفها حسماً مسلحاً لمسألة القوة بين مجموعات اجتماعية كبيرة وتحالفات، هو أقدم بكثير من الدولة، كشكل من أشكال التنظيم السياسي.

وفي العصر الحاضر استقر الاحتكار الحكومي للسلطة. ومنذ أن آل احتكار السلطة للدولة هناك محاولات تزداد نجاحاً لتطبيق تنظيمات

قانونية لعلاقات الدول بعضها ببعض، وبخاصة في هيئة القانون الدولي. لكن لا توجد حتى أيامنا هذه مرجعية أممية عليا بإمكانها أن تطبق التعامل الخالي من العنف بين الدول تطبيقاً حقيقياً.

«إن حالة السلم بين أناس يعيشون متجاورين ليست هي الحالة الطبيعية، بل أقرب إلى حالة الحرب. ومع أنها لا تعني دائماً نشوب أعمال عدائية، لكنها تعني تهديداً دائماً. فالحرب يجب أن يوجد من يثيرها؛ لأن التخلي عن الأعمال العدوانية لا يعني عدم نشوبها، ودون أن يقوم بها جار على جاره (الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا في ظرف قانوني) يمكن معاملة مَنْ يُعهد إليه بذلك على أنه عدو»[82].

هذه العبارات قالها عمانوئيل كانط في كتابه «حول السلام الأبدي» الصادر عام 1795 الذي كتبته قبل أكثر من مئتي عام، ترسم ـ نتيجة الوضع الراهن ـ صورة دقيقة للتحدي السياسي الحاسم لعالم القرن الحادي والعشرين السائر في طريق العولمة، أي مهمة تحقيق السلام على أساس القانون.

طبعاً هناك مرجعيات مثل محكمة العدل الدولية، التي يمكن للدول أن تمتثل لأحكامها. ولكن فقط إذا ما أرادت ذلك؛ لأن الامتثال لأحكامها مشروط بالإرادة السياسية الطوعية الحرة. وحده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الذي يملك، بصلاحياته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، الشرعية القانونية للتدخل في أعلى صلاحية اتخاذ القرار في الدول المستقلة، ولذلك يضع مجلس الأمن قانوناً دولياً جديداً، بقراراته.

طبعاً تبقى وسائل القوة لدى مجلس الأمن محدودة جداً. ولذلك يعمد إلى وسيلة قوة عن طريق دولة قوية أو تحالف دولي. بالإضافة إلى

ذلك تملك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو). تستخدمه دائماً حسب مصالحها لتعطيل مجلس الأمن. ومن ثم تظل أيضاً منظومة الأمم المتحدة في آخر الأمر لا تقوم على الحق، بل على القوة، وتلتزم بالمطلب السياسي للدول الخمس الأقوى التي لا يصدر أي شيء عن مجلس الأمن يتعارض مع مصالحها الوطنية والسيادية. مع ذلك هناك في النظام الدولي تحول يسير شيئاً فشيئاً نحو الابتعاد عن القوة و باتجاه ربط القوة مع القانون. وتخضع مسؤولية الدول وقياداتها السياسية أكثر فأكثر إلى نظام قانوني دولي مكتوب، بلغ أوجه في تأسيس محكمة الجنايات الدولية. إذاً يتم الانتقام للقانون عن طريق هذه المحكمة الدولية وضمن إطار اختصاصاتها القائمة على القوة والجرائم التي يتم ارتكابها باسم القوة السيادية والقائمين عليها، بموجب قوانين دولية وافقت عليها أكثر من ستين دولة. مع ذلك وبرغم كل هذه التطورات في تطبيق سيادة القانون لا تزال القوة هي التي تتحكم في معظم الأحيان بمنظومة الدول. وتبقى الدول هي التي تشكل المرجعية السياسية الأخيرة، ولذلك فهي ذات سيادة؛ لأنها تملك السلطة الأعلى وتمارسها.

إن دول منطقة معينة، أو دول قارة معينة، أو حتى دول العالم جميعها تتعامل نظرياً معاملة الند للند بشكل سيادي، ولا تختلف إلا في حجمها وقدراتها ومن ثم قوتها. وسيطرة القوة هذه في منظومة الدول التي تتعامل بها الدول صاحبة القوة، ومن ثم «المرجعيات الأخيرة» فيما بينها وتتنافس، تحمل في طياتها، بناء على مبدأ المساواة هذا، خطر الفوضى الكامنة في النظام[83]. لأن الأقوى هو الذي يهدد بتطبيق القانون والأنظمة.

في عالم الدول هذا، والقائم على القوة، بخطره الدائم بالفوضى المترتبة عليه، فإن أمن الضعيف من القوي وأمن القوي من الأقوى، وأمن الكثيرين من الطامحين للسيطرة، يظل في منتهى الأهمية.

فالأمن بوصفه أساساً للمصلحة الأولية لكل دولة من الدول، أي المصلحة في بقائها، يشكل في الوقت نفسه أساساً للعلاقات مع دول أخرى تخدم أيضاً بدورها هذه المصلحة.

فالدولة تحدد إذاً علاقاتها عن طريق مصالحها، وليس عن طريق المقولات العاطفية، مثل: صداقات، ولاءات، الشكر أو العداوة، الثأر والكراهية أو حتى عن طريق القضايا الإيمانية. هذا هو على الأقل التعريف الكلاسيكي الأوروبي للدولة. «ليس لدينا حلفاء دائمون. وليس لنا أعداء دائمون. مصالحنا هي الدائمة. وواجبنا هو اتباع هذه المصالح.» هذا التعريف الكلاسيكي لمصالح الدول الحديثة صاغه رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون في خطاب له في مجلس العموم في الأول من آذار (مارس) 1848[84].

يبقى توازن القوى حلماً ضمن هذا النظام الفوضوي، أما سيطرة إحدى القوى فهي الكابوس؛ لأنها تهدد بقلب المعادلة رأساً على عقب.

طبعاً يشترط هذا التأسيس الوحيد للدول وسياستها على قاعدة المصالح، وجود منظومة دول مجتمعة بشكل أو بآخر، يفكر ويتعرف فيها جميع اللاعبين في المنظومة السياسية نفسها وأسسها المعيارية ونفس المنطق والمصالح. إن أي تبدل للمنظومة، خاصة التغيير الثوري في منظومة الدول هذه من شأنه أن يؤدي حكماً إلى زعزعة التوجه البدهي

نحو المصالح في سياسة الدول. من هذه الأسباب مجتمعة يجب على السياسة الخارجية أن تتعامل، وبخاصة في قضايا أمن الدول من بعضها. وبالإجابة عن المسائل التي تتعلق بأمنها، غالباً ما ترتبط أيضاً خياراتها السياسية في العلاقات مع دول أخرى. لكن إذا ما احتل أمن دولة ما ضمن منظومة معينة دوراً مركزياً فسرعان ما يلح السؤال المباشر: ماذا سنفهم عند ذلك من كلمة «أمن»؟ وفيما إذا كان هناك فعلاً تعريف واضح أو ملزم يجعل جميع المشاركين في سياسة داخلية وخارجية معينة يتحدثون بنفس اللهجة.

«إن الطريق الوحيد للوصول إلى مثل هذه القوة المشتركة القادرة على حماية البشر من اعتداءات الغرباء، ومن الظلم المتبادل، وضمان أمنهم لدرجة يستطيعون بها أن يحصلوا على غذائهم من عملهم ومن ثمار الأرض ويعيشوا بكل رضى، هو نقل كل قوتهم وطاقتهم لشخص أو لمجموعة أشخاص، يقومون بتوحيد إرادة كل واحد منهم من خلال أغلبية الأصوات ليجعلوا منها إرادة واحدة..... إن ذلك أكثر من اتفاق أو ائتلاف، إنها الوحدة بينهم جميعاً في شخص واحد سوف يخلق عقداً يجمع كلاً منهم بالآخر.... وإذا ما تحقق ذلك. يطلق على هذا الكائن الجمعي الموحد باللغة اللاتينية اسم «دولة الله» وهذا هو قيام لوياتان الكبير. أو بعبارة أخرى عبد فانٍ نشكره بعد الله الحي الدائم على السلام والأمن الذي ننعم فيه. لأنه من خلال هذا التفويض الذي يحصل عليه من كل فرد في جماعة موحدة يضع تحت تصرفه من القوة والبأس بحيث يصبح من خلال الرعب منها، قادراً على توجيه إرادة الجميع نحو السلام والتعاون ضد أعدائهم الخارجيين..... وإن الذي يجسد هذه الشخصية يطلق

عليه اسم حاكم، وبيده كما يقال السلطة الحاكمة، وكل ما عداه يكون من رعيته. هذا ما يقوله توماس هوبس في كتابه «لوياتان»[85].

هذا التعريف الكلاسيكي للدولة الذي قدمته الحداثة، وكما نشأ في أوروبا عن الفوضى الدموية للحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر[86]، قام إذاً على قوة مركزية وحيدة، تسيطر على الأرض وعلى السكان الذين يعيشون عليها وعلى مصلحة هذه القوة في الحفاظ على نفسها وتوسيع سلطتها[87]. وبناء على ذلك يجب أن ينطلق كل مفهوم للأمن من هذه العوامل الأساسية، وهذا يعني تأمين السيطرة على الأرض. ومن هنا فإن مشكلات الحدود هي أكثر موضوعات السياسة الدولية حساسية، وفي الوقت نفسه أخطرها[88]؛ لأن قوة الدول تبدأ وتنتهي عادة على حدودها. فمن يريد القيام بهجوم عسكري، فعليه أن يخرق هذه الحدود، ومن يريد أن يغير في علاقات القوى بين الدول أو حتى أن يقلبها كلياً، فعليه أن يعدل من وضعها.

وبالدرجة الأولى يتم على الحدود بين دولتين ذات سيادة تبادل إثبات القوة بين الدول، وهذا الإثبات للقوة يعبر عن نفسه في فقدان النفوذ أو الأحرى كسبه، ولذلك كانت الحدود بين الدول ـ ولا تزال ـ ذات قوة انفجارية هائلة. كما أن سقوط وزوال قوة ما سرعان ما يُلاحظ غالباً على الحدود. خمسة عقود تقريباً كانت الحدود بين الشرق والغرب في ألمانيا وفي برلين حقيقة قاتلة، إلى أن سقطت هذه الحدود والرعب الذي كانت تسببه مع سقوط قوة جمهورية ألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتي في ليلة واحدة تقريباً.

أيضاً في الصراع الإسرائيلي ـ العربي يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالأرض ومن ثم بقضايا حدودية، وكذلك الأمر في كشمير، وفي شمال وجنوب القوقاز، وفي الصحراء الغربية وصراعات أخرى عديدة في الوقت الحاضر. على الحدود بين دول ذات سيادة تتحدد فعالية السلطة المركزية نحو الخارج، أي قدرتها على السيطرة، ومن ثم يتوجه التعريف الكلاسيكي لأمن الدولة نحو ضمان الحدود أو تعديلها لصالحها. وكل ما يضمن قدرة السلطة المركزية لدولة ما على السيطرة على أراضيها يعرّف بأنه أمن، وكل ما يشكل خطراً عليها يكون ومن ثم تهديداً لها.

هذا هو التعريف الكلاسيكي للدولة، والذي يبدو أن صلاحيته لوصف الواقع المعقد لمنظومة الدول في القرن الواحد والعشرين محدودة جداً.

إن الدولة الحديثة، وكذلك دول العصر الحاضر هما كلاهما وليدان أوروبيان. فهنا في أوروبا تم التفكير بهما لأول مرة في تاريخ الإنسانية وتحققا. وفي أوروبا شهدت هذه المنظومة أيضاً أوجها وأصعب أزماتها التي أوصلت إلى الحربين الأوروبيتين الكبيرتين على الهيمنة في القرن العشرين وتطورا إلى حربين عالميتين وإلى التغيير الجذري في توزيع القوة على المنظومة العالمية للدول.

بموازاة بروز الدولة القومية الأوروبية استمر في العصر الحاضر وجود الإمبراطوريات الكبرى التي تتجاوز حدود الدول القومية والمتجذرة في عصر ما قبل الحداثة، مثل إمبراطورية آل هابسبورغ والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الألمانية. ولكن مصير الإمبراطورية الألمانية القديمة وحتى زوالها النهائي عام 1806 أظهر أن الدول التي تقوم على

منطقة جغرافية محدودة بتمركز لكل السلطة في دولة ذات سيادة، قد بدأ منذ القرن الثامن عشر يصبح في أوروبا عاملاً مسيطراً ومتصاعداً.

ومنظومة الدول الأوروبية، كما تطورت على أساس الدول ذات المناطق المحددة منذ حرب الثلاثين عاماً ومعاهدة فيستفاليا للسلام عام 1648[89]، قامت على كيانات فردية لدول ذات سيادة، ألغت تمركز كل القوة الخاصة وما قبل الدولة لتحولها إلى نظام استبدادي لنظام إمارة في منطقة تتمتع بحدود وأرض تقوم عليها.

كان هدف هذا النظام هو منع قيام سيطرة فردية لقوة من القوى في القارة الأوروبية من خلال التحالفات المتبدلة، وفي أحسن الأحوال إقامة توازن للقوى في منظومة الدول الأوروبية، من شأنه أن يجعل هذه الهيمنة من جانب قوة واحدة أمراً مستحيلاً.

«مقابل نمو القوة وزيادة الوزن السياسي استطاعت القوى الأضعف أن تتوحد وتقيم تحالفات واتحادات. من هنا جاء مفهوم التوازن الأوروبي، بأن الاتحاد يخدم الكثيرين في الحد من الاستباحات» كما كتب المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه عام 1833، مضيفاً: «في ظل الأخطار الكبرى يمكن للمرء بارتياح أن يثق بالروح الحارسة التي ما زالت تحرس أوروبا من سيطرة أي اتجاه منحاز وعنيف والتي وقفت في وجه أي ضغط تمارسه جهة معينة والتي أنقذت الحرية العامة بربط المجموع الذي أصبح من عقد إلى عقد أكثر التصاقاً»[90].

استمرت هذه المنظومة الكلاسيكية للدول الأوروبية، حتى بروز أربعة تغيرات علمانية كبرى في تاريخ الحداثة السياسية. وهي الثورة

الديموقراطية والتصنيع وقيام القومية[91] Nationalismns أو النزعة القومية، وعولمة فكرة الدولة القومية من خلال زوال الاستعمار.

مع الثورة الفرنسية عام 1789 بدأ السقوط النهائي لمنظومة الدول الأوروبية القديمة التي أطلق عليها وبحق: «النظام القديم»، ودخل أبناء الطبقة البورجوازية ومعهم الجماهير مسرح التاريخ، ومن ثم منظومة الدول.

وإلى أن قامت الثورتان الكبريان في القرن الثامن عشر، الثورة الأمريكية عام 1776 والثورة الفرنسية 1789، كانت السياسة الخارجية (باستثناء بريطانيا، حيث كان البرلمان هو الذي يحكم بها) امتيازاً مطلقاً لحكام الإمارات الذين كانوا يعينون دبلوماسييهم، وبخاصة جيوشهم النظامية من صفوف المرتزقة الذين حصلوا عليهم طوعاً أو قسراً. أما الشعب فلم يكن له حتى ذلك الوقت في أوروبا أي دور يُذكر في السياسة الخارجية للدول. فرنسا الثورية هي أول من قام بتعبئة الشعب ونادت إلى حمل السلاح باسم الدفاع عن الأمة (في 23 آب/أغسطس 1793 تم إدخال التجنيد الإجباري) من أجل صد جيوش التدخل الملكية، وبنجاح كبير[92].

وفي الوقت نفسه نشأت، مع انتصار هذه الثورة باسم الأمة، إيديولوجية ثورية جديدة، هي القومية (ذات الاتجاه القومي). كما أدخلت حروب الشعوب الأوروبية من أجل التحرر من سيطرة نابليون في ظل القومية الثورية، التي غيرت عالم دول أوروبا والحقائق السياسية فيها خلال المئة وخمسين عاماً التي أعقبت ذلك، تغييراً جذرياً. بعد الثورة الفرنسية الكبرى غيرت أيضاً الثورة الصناعية التي كانت تتلمس طريقها في أوروبا

وأمريكا الشمالية، بديناميكيتها التقنية ـ العلمية الهائلة، من البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية للسلطة[93].

لقد أوجدت الجيوش الجرارة الجديدة، وإيديولوجيا القومية الثورية، والثورة التكنولوجية ـ الصناعية في التقنية العسكرية وقدرتها التدميرية غير المعروفة مسبقاً في مجمل تاريخ الإنسانية، واقعاً سياسياً قائماً على القوة، زعزع المنظومة القديمة لدول أوروبا، ومن ثم دمّرها في نهاية الأمر.

فالحرب العالمية الأولى بالهول المرعب لمعاركها التي امتدت طيلة سنوات، حطمت البقايا الأخيرة والأوهام المتبقية من عالم دول أوروبا القديم ونظام سياسته الخارجية تحطيماً نهائياً. ولم يكن ذلك أقل مما قاله الرئيس الأمريكي «وودرو ويلسون» Woodrow Wilson وتحليله بأسلوب مؤثر، فشل نظام التوازن الأوروبي في أثناء الحرب العالمية الأولى، بقوله: قديماً درجت الحروب أن تكون نوعاً من نزهة وطنية يتم فيها كسب أو خسارة معارك مشرفة، وتكريم الأبطال القوميين، والجميع كان يشارك في المجد الذي تحققه الدولة..... ولكن هل يمكن لهذا الصراع الرهيب والضخم، وللدمار المنظم أن ينظر إليه من هذا المنظور، حيث الحقيقة الكبرى العجيبة، التي يجب أن يكون لقوة التخيل رد فعل عليها، هي المعاناة الإنسانية التي لا وصف لها؟ هل يمكن أن يكون هناك ثمة مجد يعادل التضحية بملايين الرجال، وهو الأمر المطلوب في الحرب الحديثة، من أجل غزو فيردون Verdun والدفاع عنها؟[94] [عاصمة أحد الأقاليم في شمال شرق فرنسا ـ المترجم].

بظهور سيادة الشعب من خلال الثورة الأمريكية، وبعدها بقليل من خلال الثورة الفرنسية دخل عامل ثوري جديد في العلاقات بين الدول في

عصر الحداثة. أما توجه دول أوروبا القومية، الذي كان حتى ذلك الوقت محكوماً بالمصالح، فقد تحول نتيجة هذا العامل الثوري لسيادة الشعب إلى مثل أخلاقية سياسية، بل إلى مضامين اعتقاد دنيوية. «فالجمعية الوطنية أعلنت باسم الأمة الفرنسية أنها تؤمن الأخوة والحماية لكل الشعوب التي تطمح إلى استعادة حريتها، وتكلف السلطة الناشئة بإعطاء الأوامر الضرورية للجنرالات، ليهبوا إلى مساعدة هذه الشعوب وحماية المواطنين الذين تعرضوا، أو يمكن أن يتعرضوا، للقمع نتيجة توجههم التحرري»[95]. جاء هذا الكلام في بيان الجمعية الثورية الصادر في باريس عام 1792.

لقد شُنت حروب حكومات النظام الاستبدادي من أجل المصالح الحقيقية أو المفترضة للدول والسلالات الحاكمة. أما الحروب باسم سيادة الشعب والأمة فتتطلب (على العكس) تبريرات أخرى إضافية. فهذه كان عليها أن تقوم بالدرجة الأولى على الأخلاق، أو على الأيديولوجيات المثيرة للعواطف، أكثر من حسابات المصالح السياسية الهادئة، لكي يمكن تعبئة الشعوب للحرب والموت. ومع أول الانتصارات العسكرية للجيوش الثورية خارج حدود فرنسا لوحظ هذا التناقض بين الأخلاق والمصالح[96].

عادت الاختراقات الحدودية والعنف المدمِّر الذي أحدثته الحروب الدينية ـ التي بدا أنه تم تدجينها من قبل الدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر ـ من جديد، ولو بصيغة دنيوية بشكل أقوى عنفاً في حروب عالم الدول الأوروبية. لقد بدأ عصر الشمولية يلقي أولى ظلاله.

بالنسبة لـ «كاسيمو دي ماديشي» تبدو مسألة السلطة بسيطة جداً:

«بـ «أبانا الذي» لا يقبض المرء على المجداف في يده»[97] ومنذ الثورتين الكبيرتين اللتين قامتا في القرن الثامن عشر تشكلت هذه «المسألة» لكن

بشكل معقد جداً، لأن سلطة الشعب والحرية والجمهورية كانت مبادئ ثورية زعزعت ما كان سائداً حتى ذلك الوقت من سير الدول على هدي مصالحها فقط. منذ ذلك الوقت كان على العلاقات بين الدول أن تزداد تعقيداً، على الأقل، حيث يتعلق الأمر بدول تأسست على مُثُل الثورات الكبرى. ولم يكن من السهل أبداً إيجاد تسوية، بين المُثُل الجديدة والمصالح القديمة التي لا تزال قائمة في سياسة الدول.

حتى الآن لا تزال هذه العلاقة المتوترة مستمرة في السياسة الخارجية للديموقراطيات الغربية. فمُثُل عليا كحقوق الإنسان من جهة، تتعارض مع المصالح، كالأمن والتجارة من جهة أخرى[98].

طبعاً لا تظهر هذه المشكلة تقريباً إلا في العلاقات بين الديموقراطيات والأنظمة المسيطرة أو حتى الدكتاتورية. لذلك فإن التناقض بين المُثُل والمصالح ليس بتلك الأهمية في العلاقات بين دول ديموقراطية تخضع للقانون؛ لأن هذا التناقض غالباً ما يتعلق بالسياسة الداخلية في المؤسسات، وفي الرأي العام القائم على الديموقراطية.

بالحادي عشر من سبتمبر ونتائجه طُرح السؤال فيما إذا كانت إجراءات وقائية ستتخذ في المستقبل للتعامل بين الديموقراطيات والأنظمة الدكتاتورية، أو ما يطلق عليها اسم الدول المارقة، قد تصل حتى شن الحرب الاستباقية، لتحل محل القانون الدولي المعمول به حتى الآن[99].

إذاً تم في نهاية القرن التاسع عشر تجاوز المثل الأعلى الأوروبي لتوازن القوى في منظومة الدول، من خلال الواقع، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على المنظومة نتيجة الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى، ومن خلال

الجيوش الكبرى والثورة الصناعية، والعلمية ـ التقنية، وحل محله مزيج خطير من المخاوف والمنافسات والطموح نحو الهيمنة، أدى، عن طريق التسلح، إلى الحرب الوقائية، وأخيراً إلى عملية التخطيط العسكري الإستراتيجي الضخم وتنفيذه، ومن ثم إلى نشوب الحرب الكبرى بين القوى الأوروبية. وقد أدت المنظومة الكلاسيكية للدول الأوروبية لسلام فستفاليا في آب (أغسطس) عام 1914 إلى التدمير الذاتي ومن ثم إلى إبطال دور القوى الأوروبية الكبرى كقوى عالمية. منذ ذلك الوقت آل المركز العالمي الذي كانت تحتله أوروبا إلى قوتين غير أوروبيتين أفرزهما التدمير الذاتي لمنظومة الدول الأوروبية وخرجتا منتصرتين عام 1945، ألا وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

«قبل الحرب العالمية الثانية كان 80% من مساحة العالم و80% من سكان الكرة الأرضية تحت سيطرة القوى الغربية (الأوروبية) ثم انهارت الإمبريالية الغربية (الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية) (بعد 1945) بسرعة سوف تصيب مؤرخي القرن الحادي والعشرين بالدهشة، وقامت أكثر من 120 دولة كأمم ذات سيادة. إنه مشهد تمثيلي جديد كلياً برز على المسرح العالمي. لقد انتهى عصر الإمبريالية، لكن لتحل محله مناطق النفوذ التي تتنافس عليها «القوى العظمى». ظلت إمبراطورية واحدة قائمة، وهي السوفييتية التي استطاعت أن تحافظ على دورها بل وتعززه، سواء جغرافياً أم سياسياً»[100].

أكملت الحرب العالمية الثانية عملية التراجع الأوروبية هذه، وفي الوقت نفسه جرّت معها انحلال الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الكبرى[101].

فالقوى الاستعمارية الأوروبية تخلت خلال السنوات التي أعقبت عام 1945 عن مستعمراتها، وفي معظم الأحيان كانت مجبرة على ذلك نتيجة حروب شعبية أدت إلى خسائر كبيرة، لكن غالباً ما خلفت وراءها لهذه الدول المستقلة حديثاً أراضٍ تم تجميعها قسراً بحدود قام موظفو الإدارة الاستعمارية بترسيمها، ومن ثم خلفت تركة مسمومة على شكل صراعات عديدة داخل هذه الدول الفتية وبينها. كما خلفت أيضاً تركتها في الحكم وفلسفة الحكم والقانون، أي النموذج الأوروبي في الدولة والسيادة ومن ثم أيضاً التوجه القومي كفكرة ثورية[102].

لقد نقلت بقية مناطق العالم هذه البنية عن أوروبا، في الوقت الذي بدأ هذا الشكل ينحسر عنها[103]. وكان لهذه التركة التي خلفها الاستعمار الأوروبي المنهار نتائج لها أثرها فيما بعد، فمن خلال ذلك تمت عولمة النموذج الأوروبي للدولة مع انحسار الاستعمار وتشكيل العديد من الدول السيادية الجديدة في جميع قارات العالم. ظل هذا النموذج، مثله مثل مفهوم سيادة الدولة المرافق له، حتى الآن، يشكل العامل الحاسم في منظومة الدول العالمية. كما كان له دور مهم وحاسم في تشكيل الأمم المتحدة.

وإذا ما نظرنا من هذا المنظور فإن الأمر يتعلق بواحدة من سخريات التاريخ، وهي أن القارة العجوز أوروبا تتأهب حالياً لتجاوز هذا النموذج السيادي للدولة بالتكامل الاقتصادي والسياسي وإحلال القانون محل القوة، بينما العديد من دول العالم الثالث، أي المستعمرات الأوروبية سابقاً، تدافع بقوة عن النموذج الأوروبي الكلاسيكي القديم للسيادة. الأمر الذي لا يقل سخرية عن ذلك هو عندما يعيد المثقفون من المحافظين الجدد على الضفة الأخرى للأطلسي اكتشاف فكرة الإمبريالية التي تعود إلى

حقبة ما قبل الحداثة، لتحديد دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في القرن الحادي والعشرين. لكن على الأقل في الجو العاصف لعالم الأفكار السياسية تبدو قوة الهيمنة الأوروبية غير مهيضة الجناح.

وبما أن الحرب هي في صميم الطبيعة البشرية، فقد كان من الضروري إيجاد السلام[104]. هناك دائماً مسألة أساسية في منظومة الدول الحديثة، وهي أن الأمن المتأزم لمختلف الدول يؤدي بها دائماً إلى منافسات وصراعات مع جيرانها: «فالدولة. كما يقال دائماً، تلاحق، كغيرها من الدول، شؤونها في ظل العنف الضاغط. وبما أن بعض الدول قادرة في كل وقت على استخدام العنف، فعلى بقية الدول أن تكون مستعدة لفعل ذلك أيضاً، أو أن تعيش تحت رحمة جيرانها الأقوى منها عسكرياً. حالة الحرب هي الوضع الطبيعي بين الدول. ولكن ذلك لا يعني أن الحرب تقع باستمرار، بل يعني أنه عندما تستطيع كل دولة أن تقرر بنفسها فيما إذا كانت ستستعمل العنف أم لا، يمكن أن تنشب الحرب في كل وقت»[105].

من حالة عدم استقرار أمن الدول المشروطة بالمنظومة، ازداد (ولا يزال) الخطر الدائم للمنافسات والحروب. وهنا يصطدم المرء بعنصر من عناصر منظومة الدول يمثل قوة تشتيت، بل في غاية الخطورة، يطلق عليها في علم السياسة اسم «المأزق الأمني». إن فوضى النظام ترغم جميع الدول على الوقاية والتسلح وعقد التحالفات. وكلما تسلحت ومارست الوقاية العسكرية والدبلوماسية، ازدادت مخاوف جيرانها الذين سيضطرون إلى رد فعل يتناسب مع الفعل»[106].

إذاً يؤدي البحث الدائم، والمدفوع بالخوف، عن الأمن، إلى مزيد من عدم الأمن وعدم الاستقرار. وعلى هذا الأساس، فإن منظومة الدول كانت

دائماً تتصف بعدم الاستقرار. فعلى مدى مجمل تاريخ هذه المنظومة كانت هناك عملية ربح وخسارة لمناطق وأقاليم. تركت هذه المسألة المفتوحة دائماً، والحيوية لأمن الدول، وحسب السبب، إمكانيتين فقط للرد، هما: الهجوم (التوسع) أو الدفاع (صد التوسع). ويعلمنا التاريخ أنه في العادة كان الهجوم هو الأنجح. ولكن هذه الحقيقة تغيرت مع تطوير القنبلة النووية وما تبعها من توازن للرعب. فمع بدء العصر النووي أصبح الدفاع الإستراتيجي، نتيجة حتمية الدمار المتبادل، مسألة لا بديل عنها. ولم يعد بالإمكان قيام حرب بين القوى النووية.

أعطى صعود روما، كقوة عالمية وحيدة في الأزمنة القديمة في منطقة البحر المتوسط والمناطق المجاورة، بحروبها الثلاثة ضد قرطاجة، أكبر، وفي الوقت نفسه، أنجح مثال داعب آمال مجمل التاريخ الأوروبي بفكرة الدول والإمبراطوريات. وينظر إلى تجميع السلطة، وإلى سياسة القوة والتوسع حتى عصرنا الحاضر، على أنه الشكل الأكثر فعالية لسياسة الدول الأمنية الموجهة نحو الخارج.

وكما تمثل المنافسة في السوق الاقتصادية المبدأ الأساسي المقبول بكل جوانبه، إلا أنه يتلازم مع الميل الضاغط نحو الاحتكار ـ وهذا يعني إلغاء المنافسة ـ إن لم يتم تنظيمها. وهذا ينطبق أيضاً على الدول السيادية التي دفعها، ولا يزال، اضطرارها للحفاظ على نفسها، إلى تجميع القوة، ومن ثم إلى بناء الإمبراطوريات. من هذا المنظور أيضاً نعود إلى روما التي قدمت مرة أخرى النموذج الأكبر للقرون اللاحقة وحتى العصر الأوروبي الحاضر. فلهذه النزعة التوسعية الكامنة في مصالح الدول للحفاظ على نفسها، بالطبع، تأثيرعلى منظومة دول الحداثة أيضاً .

وعلى أطراف عالم دول أوروبا وإمبراطورياتها الاستعمارية نشأت دول إقليمية تتسم بطابع خاص جداً وتفرد في الحجم. هما: روسيا والولايات المتحدة.

الولايات المتحدة نفسها كانت جزءاً من الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، لكنها حصلت مبكراً جداً، بالطريقة الثورية، على استقلالها، واختطت لنفسها بعد ذلك تطوراً خاصاً بها غير مألوف.

كانت حرب الاستقلال ضد التاج البريطاني وبرلمان وست مينستر، أي الثورة الأمريكية عام 1776، في الوقت نفسه مقدمة للثورة الفرنسية الكبرى عام 1789، وقامت على نفس الأفكار العالمية للتنوير مثل أختها الفرنسية الصغرى. وحتى الآن تحدد هذه الجذور المشتركة لكلا الثورتين الكبريين للتنوير، النوعية التي تتميز بها العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا.

تطورت كل من روسيا والولايات المتحدة إلى دولتين من نمط جديد كلياً، أي نموذج الدولة القارة. وكان ذلك تراتباً لم تعرفه منظومة الدول الأوروبية مسبقاً، فالولايات المتحدة توسعت طيلة قرن إلى قوة قارية وحّدت كل الدول التي كانت موجودة في أمريكا الشمالية (باستثناء كندا والمكسيك) في نظام ديموقراطي قاري واحد يمتد من الشاطئ إلى الشاطئ، في دولة اتحادية، لها لغة واحدة وعملة واحدة. بذلك تم خلق الشروط التي جعلت الولايات المتحدة خلال مدة لا تتجاوز القرن إلا قليلاً على تأسيسها، تتطور إلى قوة باسيفيكية وأطلسية في آن معاً.

أما روسيا فقد امتدت أيضاً، انطلاقاً من نواتها في شرق أوروبا حول موسكو، في جميع الاتجاهات. وجعل منها غزو كل من سيبيريا وآسيا

الوسطى ومنطقة القوقاز قوة آسيوية من جهة، وقوة أوروبية من جهة أخرى، نتيجة انفتاح بطرس الأكبر على الغرب وانتصاراته في حروب الشمال على السويد، وأصبحت عاملاً لا يمكن تجاهله في عالم دول أوروبا وحتى الآن. نحو الجنوب أدى التوسع الروسي إلى حروب دائمة مع الأتراك، ونحو الشرق انفتحت القارة الآسيوية التي تبدو أن لا نهاية لها حتى آسيا الوسطى على حدود الهند والصين، وأخيراً حتى المحيط الهادي البعيد.

مع هذه النوعية الجديدة من الدولة القارة، والقوة العالمية القادرة، لم يعد باستطاعة أوروبا التماسك. ولكن لم يؤخذ ذلك آنذاك في القارة العجوز بإمبراطوريتها الاستعمارية العالمية وصراعاتها على الهيمنة، مأخذ الجد. فقط من خلال توسعها الجغرافي تجاوزت كلتا القوتين القارتين كل الأحجام المعروفة سابقاً، هذا بغض النظر عن الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى للقوى الأوروبية التي امتدت إلى ما وراء البحار منذ القرن السادس عشر. لكن هذه الإمبراطوريات لم تكن لتقارن من حيث التوسع والامتداد بحالة روسيا القيصرية أو بالديموقراطية الكبرى، الولايات المتحدة. فكلتا الدولتين القارتين كانتا وما تزالان متأثرتين ثقافياً وسياسياً بجذورهما الأوروبية والأصل الأوروبي لنسبة كبيرة طاغية من سكانهما، وبعلاقة وثيقة جداً مع أوروبا. كما أن كلتا الدولتين قد جُرَّتا إلى حروب الهيمنة التي شنتها منظومة الدول الأوروبية، ثم تطورتا بشكل متوازٍ إلى قوتين ذات مطامح هيمنة عالمية. وكما جاء دخول روسيا والولايات المتحدة في السياسة الأوروبية في أوقات مختلفة وبنوايا ومصالح مختلفة. لكن منذ عام 1941 حاربت كلتا الدولتين معاً ضمن تحالف ضد ألمانيا الهتلرية.

كانت هذه الحرب ضد الرايخ الثالث حرب حياة أو موت بكل ما تعنيه الكلمة. وفي الوقت نفسه كانت أخطر حرب هيمنة أوروبية في التاريخ الحديث للقارة، وأكثرها دموية.

جعلت الهزيمة المنكرة للرايخ الألماني على يد القوى المنتصرة في 8 أيار (مايو) 1948، ما نتج عنها من انهيار وتقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال، من روسيا والولايات المتحدة قوتين مسيطرتين على نصفي القارة العجوز المقسمة، لكنهما لم تصبحا من خلال ذلك أبداً قوى أوروبية. فقد قسمت ألمانيا بين قوتين عالميتين غير أوروبيتين في الشرق والغرب، وبذلك زالت منظومة الدول الأوروبية القديمة نهائياً.

وقد كتب لودفيج ديهيو عام 1948: «يبدو لنا الآن أن اللعبة الكبرى قد انتهت، اللعبة التي حبست أنفاس أوروبا في العصر الحاضر ومن ثم العالم. يتضح ذلك بحق عندما نأخذ في الحسبان، مصير القوة المهيمنة المتقدمة، وكذلك مصير منظومة الدول الأوروبية. لقد شهدت هذه المنظومة آخر انتصار لها عندما استطاعت أن تحول دون قيام دولة من بين صفوفها باضطهاد حرية الآخرين. لكن هذا الانتصار كلفها حياتها و دفعته ألمانيا بهزيمتها. لقد بدا الأمر وكأن متبارزين قام كل منهما بطعن الآخر»[107].

لم يكن بإمكان قوتي الهيمنة الجديدة بعد عام 1945 أن تكونا أكثر اختلافاً مما كانا عليه خلال تاريخهما السابق. فقد نقل اثنان من الرحالة الفرنسيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر للقراء الأوروبيين، صورة في منتهى التناقض لهاتين الدولتين القارتين الصاعدتين. إذ كتب أليكسيس دو تاكفيل عام 1835 عن الولايات المتحدة:

«يوجد في العالم بلاد، حيث الثورة الاجتماعية الكبرى التي أتحدث عنها، قد بلغت حدودها الطبيعية إلى حد ما، لقد حدث ذلك بأسلوب بسيط ويسير، أو يمكن أن يقال أيضاً: إن هذه البلاد قد سعدت بثمار الثورة الديموقراطية التي حصلت عندنا دون أن تقوم هي بهذه الثورة. لقد حرر المهاجرون الذين استقروا في أمريكا في مطلع القرن السابع عشر ـ وإلى حد بعيد ـ المبدأ الأساسي للديموقراطية من كل النظريات التي حاربها في مجمع أوروبا القديم، وغرسوه نظيفاً على شواطئ العالم الجديد. هناك يمكن أن ينمو بحرية ويعبر عن نفسه في القوانين متحداً بسلام مع تقاليد الحياة»[108].

فإذا ما كانت الولايات المتحدة بلداً ديموقراطياً قارياً يقوم دستورها على حرية الفرد، وعلى الشك بالمؤسسات الحكومية وسلطة الدولة، وعلى الوعد المثالي للسعي وراء السعادة، كانت الإمبراطورية الروسية على العكس تماماً في كل شيء. كان نظام الدولة في الإمبراطورية الروسية عبارة عن نظام استبدادي مركزي، حيث تمثل إرادة الحاكم كل شيء، وإرادة الفرد أقل من لا شيء.

«في روسيا يخضع كل شيء، وفي كل مكان للعنف والتعسف، وليس هذا بخافٍ. لقد كان الرعب من الطغيان ـ ولا يزال ـ هو السعادة الوحيدة التي عرفت هذه الحكومة كيف تقدمها لشعوبها.» كما أكد الرحالة الفرنسي أستولف كوستين في كتابه «ظلال ظلماء» وهو وصف رحلته إلى روسيا عام 1839[109].

وكتب في موقع آخر من الكتاب: «لا حدود للطغيان في روسيا. إلى هذا الحد يخشى من اللوم أو حتى من الصراحة. فالظالم أكثر ما يخشاه من

جميع الناس هو الصراحة، لا ينجو من السخرية إلا من خلال الرعب والسرية»[110] الحكم الفردي بدل الديموقراطية، والكرباج بدلاً من القانون، الإخضاع بدلاً من السعي نحو السعادة، هكذا يمكن تلخيص الفروق الرئيسة في الوضع الداخلي بين الإمبراطورية الروسية والولايات المتحدة.

هناك فرق آخر هو أن روسيا في امتدادها الأوروبي وفي آسيا الوسطى، ثم في هذا الجانب وذاك من القوقاز، قد اصطدمت بشعوب يملك بعضها ثقافات قديمة جداً وتقاليد خاصة بها.

من هذه الناحية لم يكن للإمبراطورية الروسية يوماً تجانس قاري كما هو متوافر للدولة والمجتمع في الولايات المتحدة، ولذلك ربطت داخل حدودها دائماً بين عنصري الدولة القارية والإمبراطورية الاستعمارية. لقد أثقل هذا التناقض على روسيا القيصرية، كما أثقل على الاتحاد السوفييتي. وكان أهم العوامل التي سارعت بزوال الاتحاد السوفييتي المتداعي عام 1992. كما لا يخلو الاتحاد الروسي الذي أعقب الاتحاد السوفييتي من هذا التناقض، الذي يظهر في الحرب المستمرة في الشيشان.

إن ما يسمى «بمسألة القوميات» ظلت مسألة مستعصية الحل على الإمبراطورية الروسية منذ بداية توسعها المظفر مروراً بثورة عام 1917[111]، حتى نهاية الاتحاد السوفييتي. وقد وُصفت الإمبراطورية الروسية من قبل الأمم المضطهدة، وآخرها منذ إعلان الثورة الفرنسية، بأنها سجن الشعوب، بينما بدت الولايات المتحدة لجميع المحرومين من حقوقهم والخائبين المهانين من جميع الأمم، وبخاصة الأوروبيين، كعالم جديد بحق، كعالم أفضل. إذ تأسست الولايات المتحدة على وعد ثوري

بالمساواة. كان تأسيسها يوتوبياً جديداً. بينما عُدَّت روسيا كضامن سياسي سلطوي لاستمرارية الاضطهاد القديم، كرابط فاشل بين الاستبداد الآسيوي والاستبداد الأوروبي. هذا ما كان يراه أيضاً في عصرهما كل من كارل ماركس وفريدريش إنجلز[112].

بدت الثورة الروسية عام 1917، ثورة أكتوبر البلشفية، لمعاصريها على أنها آخر ثورة كبرى لعصر التنوير الأوروبي، وإلى حد ما نهاية هذا العصر. لقد وعدت ليس فقط بالحرية والمساواة والأخوة، بل أرادت كثورة شيوعية ـ اشتراكية أن تعمم هذه القيم المدنية عن طريق القضاء على استغلال الإنسان من قبل الإنسان وإلغاء المجتمع الطبقي.

كان المطلوب تجاوز المرحلة البورجوازية بأزماتها الاقتصادية الخطيرة المتعاقبة بمجتمعها الطبقي واستغلالها للطبقات الدنيا وحروبها وإزاحتها بشكل حاسم. إذاً صاغت ثورة لينين أيضاً وعوداً مثالية، أي المساواة الشيوعية بين جميع أفراد المجتمع اللاطبقي والذي لا ملكية له. تحولت روسيا من خلال الثورة البلشفية إلى الاتحاد السوفييتي. وكان من المفروض أن تؤول الدولة والاقتصاد والثقافة والعلم للعمال والفلاحين (لكن في الواقع كان كل ذلك يؤول للدولة، ومن ثم لتقاليد الدولة الروسية ما عدا القيصر) وكان من المفروض أن يتم تطور الجنس البشري حسب خطة، وأن ينبثق عن المجتمع الشيوعي «إنسان جديد» خلف وراءه الأنانية والمنفعة الذاتية إلى الأبد. لكن هذه التجربة الأكبر من نوعها في التاريخ، والتي أجريت على بشر أحياء، فشلت فشلاً ذريعاً. فالتحديث الإرهابي الذي قام به ستالين ونظام المعسكرات «غولاج» حصد أرواحاً لا تحصى من الضحايا البريئة.

بخلاف مثالية «البحث عن السعادة» الذي دعت إليه الثورة الأمريكية، التي أسست دولة دستور ديمقراطية على «الشيكات والأرصدة»، كان الوعد السوفييتي ـ الروسي بالسعادة، توتاليتارياً (شمولياً).

تركزت كل السلطة لدى الدولة، لدى حزب، وأخيراً لدى شخص واحد. ففي ظل خليفة لينين، أي ستالين، انتهى ترميم استبداد القياصرة وازداد ذلك من خلال إرهاب الجماهير الذي اتخذ أبعاداً غير معروفة قبلاً لوحشية الدولة. والبلشفية، التي ادعت لنفسها القضاء الثوري على الاستبداد المتوارث، الذي مارسه القياصرة والثورة العالمية للمضطهدين من جميع الشعوب، لم تؤدِ إلا إلى إيصال الاستبداد إلى نقاط أوج جديدة من القسوة واحتقار الإنسان والقتل الجماعي، وليس إلى إمبراطورية الحرية والمجتمع اللاطبقي الموعودة.

برغم هذه التناقضات المحورية بين الولايات المتحدة وروسيا ظهرت في تاريخ هاتين القوتين أيضاً أمور مشتركة مهمة، أو على الأقل تطابقات مدهشة. كانت كل من الولايات المتحدة وروسيا/الاتحاد السوفييتي قوتين قاريتين غير أوروبيتين وأصبحت قوة كل منهما على مدى تاريخها ذات بُعد عالمي. لكل منهما جذور أوروبية قوية، لكنهما في الوقت نفسه قفزتا بعيداً متجاوزتين منظومة الدول الأوروبية. كلاهما تأسستا على ثورتين كبيرتين، وقامت شرعيتهما ـ ككيان دولة ـ على وعود مثالية بالتقدم والحرية. كلاهما تطور ـ من خلال الحرب العالمية الثانية والصراع ضد طموح هتلر في السيطرة على العالم ـ إلى قوة أوروبية وعالمية مهيمنة. كلاهما يؤثر حتى هذه اللحظة، وإلى حد كبير، على مسار السياسة العالمية وبخاصة على شؤون عالم الدول الأوروبية. وكلاهما تشكلان تركة منظومة الدول

الأوروبية، ولو أن الولايات المتحدة أصبحت الوريث الوحيد بعد انتهاء الحرب الباردة.

ترافق سقوط منظومة الدول الأوروبية الكلاسيكية في الحرب العالمية الثانية وتراجع أوروبا إلى ذاتها بسبب هذه الحرب وزوال الاستعمار، مع قيام نظام جديد في أوروبا والعالم قام على تراتب مختلف جداً، متجاوزاً أوروبا، متمثلاً فقط في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي: دولتان كل منهما بحجم قارة، قوتان عظميان، قوتان نوويتان وفضائيتان لكل منهما مطامح نحو الهيمنة الدولية.

أثبت هذا التراتب العالمي الجديد لقوة الدولة أنه لا يقتصر على التوسع الكمي لقوة الدولة الأوروبية، بل خلق نوعية جديدة لقوة الدولة؛ لأن هذه القوى «العظمى» أصبحت في الوقت نفسه ضامناً عالمياً للأمن والنظام في العالم، وبحسب المنطق، ضامناً أيضاً للاضطهاد العالمي. فالأمن في المنظومة الكلاسيكية للدول بني بالدرجة الأولى على التحالفات والتجهيز العسكري. إلا أن هذه الآلية المذكورة آنفاً أدت إلى مأزق أمني جعلت من الجهود التي تبذلها دولة للحفاظ على أمنها تشكل في الوقت نفسه تهديداً لأمن جيرانها ومنافساً، بحيث لا يتحقق الأمن في النتيجة، بل قلة الأمن وزيادة التوترات لتصل حتى التهديد بخطر نشوب حرب.

لقد شهد المأزق الأمني توتراً شديداً وعولمة في آن معاً، خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عندما أدى إلى قدرة تدمير نووي هائلة أفقد الجانب السياسي دوره نهائياً ولم يعد استيعابه يتم بمقولات سياسية، بل تقريباً فقط بمقولات عقديَّة.

في الوقت نفسه، ومع لعبة التسلح النووي المتصاعدة التي تزداد عبثيتها يوماً بعد يوم، ظهر الاستعداد لمحاولة حل تعاوني للمأزق الأمني. وبدلاً من ضمان الأمن من خلال الجهود الذاتية طرح موضوع الأمن من خلال التفاهم والتعاون والالتزامات المتبادلة والرقابة. من هذه النظرة تطور نظام عالمي لنزع السلاح، والحد من التسلح ومراقبة التسلح، من شأنه أن يخفف من خطر الصراعات العسكرية، استبعد كلياً تقريباً قيام حروب فجائية، وبشكل عام خلق مزيداً من الأمن والاستقرار الدوليين.

شمل هذا النظام لنزع السلاح والرقابة على التسلح المصالح المختلفة للقوى الكبرى وتلك الأصغر منها، الدول التي تمتلك أسلحة نووية وتلك التي لا تملكها ومن مناطق مختلفة.

وبدلاً من فوضى النظام، وضمان الأمن الفردي للدول، برز نظام «الأمن الجماعي» القائم على الضمانات التي توفرها المعاهدات، وعلى الشفافية والتحقق والرقابة.

أخيراً وليس آخراً قلص هذا النظام الأمني الجماعي أيضاً نفقات التسلح وخلق بذلك إمكانية استغلال القوى الموارد لصالح التوجه المدني بدل العسكري.

لقد سبق لنا أن ذكرنا آنفاً العوامل المهمة الأربعة التي هددت وزعزعت المنظومة الكلاسيكية للدول الأوروبية وتوازن قواها في الصميم. هذه العوامل هي: الديموقراطية، والتصنيع، والقومية، وانحسار الاستعمار. أدى العاملان الأولان بشكل خاص في الحرب العالمية الأولى إلى كارثة لم يشهدها العالم من قبل أسفرت عن نتائج فكرية ـ أيديولوجية، ومادية ـ سياسية. فقد كانت الحرب العالمية الأولى ساعة الولادة، سواء للتوتاليتارية

الأوروبية أم لفكرة «الحرب العامة»، وهذا يعني ترك الحرب على سجيتها وعدم وضع الحدود أمامها، بشكل مطلق. بالتأكيد كان هناك تفكير توتاليتاري منذ ما قبل 1914، لكن كحركة جماهيرية، وكنظام سياسي للسيطرة، كانت التوتاليتارية وثيقة الارتباط « بالكارثة الأولى في القرن العشرين» أي الحرب العالمية الأولى.

لكن برغم النجاح في صد الطموح الألماني نحو الهيمنة في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الأولى لم تستخلص القوى المنتصرة العبر بشكل كافٍ من هزيمة ألمانيا. فروسيا البلشفية خرجت بعد عام 1918 من المنظومة الأوروبية بشكل نهائي عقب فشل عدة محاولات انقلابية شيوعية في وسط أوروبا في بداية العشرينيات، بينما كانت ألمانيا ملقاة على الأرض. لكن كلا الحالتين بدتا خادعتين خلال مدة زادت عن العقد من السنوات. فالولايات المتحدة انسحبت من أوروبا عسكرياً بعد الحرب العالمية الأولى. وشكلت معاهدة فرساي وجميع بقية المعاهدات التي عقدت في ضاحية باريس بعد عام 1919، منظومة أوروبية، لم تشمل ألمانيا ـ وهي عامل المخاطرة الأكبر في هذه المنظومة ـ ولم تجردها تجريداً حقيقياً من السلاح.

لم تكن معاهدة فرساي معاهدة سلام كافية؛ لأنها أرادت، وبأدوات غير صالحة، مجرد الحد من القوة الألمانية. فلا هي صاغت منظوراً أوروبياً لمصالح ألمانيا المشروعة من خلال تقييدها، ولا قلصت من قوة ألمانيا على المدى الطويل.

بعد الحرب العالمية الأولى تم إضعاف الإمبراطورية الألمانية عسكرياً واقتصادياً بشكل مؤقت، ومن ثم أهينت، الأمر الذي هيأ في السنوات اللاحقة أرضاً خصبة تغذي الروح الانتقامية المعنة في التعصب القومي

عند القوى اليمينية الألمانية. وقد حرضت الحركة التوتاليتارية للاشتراكية القومية ـ وبنجاح ـ بهذه القومية المتطرفة التي بلغت أوجها بمعاداة إجرامية وقاتلة للسامية، ووجدت في تناقضات وتعجرفات النظام الهش الذي قام بعد الحرب، إمكانيات عديدة لاكتساب القوة بشكل متزايد.

في أهم الدول المنكسرة في الحرب العالمية الأولى، روسيا وألمانيا، لم تعقب الهزيمة مدة ناجحة للديموقراطية، بل أعقبها ميل شديد نحو التطرف، جاء التعبير عنه في ثورات وحركات تمرد ومحاولات انقلابية، وعدم استقرار عام وفي الحركات والنظم التوتاليتارية، البلشفية والفاشية (الاشتراكية القومية). كان التوجه نحو الدكتاتورية في التفكير والسلوك ـ الحرب الشاملة حسب لودندورف ـ واحدة من أهم نتائج الحرب العالمية في أقسام كبيرة من أوروبا، حتى على الصعيد الأيديولوجي والسياسة الداخلية. لقد بدأت مرحلة الفاشية الأوروبية.

أثبتت فكرة «الحرب العامة» بالفعل على أنها الفكرة السياسية الثورية الأصلية في مرحلة ما بين الحربين؛ لأنها كانت تهدف إلى التعبئة العامة، الفكرية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية لكل المجتمعات، من خلال أيديولوجية ثورية، وفي الوقت نفسه توتاليتارية. كل ذلك من أجل الصراع على أوروبا، ومن ثم السيطرة على العالم بهدي هذه الأيديولوجيا.

فالحرب العامة، كنتيجة للهزيمة في الحرب العالمية الأولى، تحولت إلى فكر توتاليتاري، ومن ثم إلى مجتمع توتاليتاري، لم ترض بأقل من إعلان العسكرة الكلية للمجتمع كبرنامج علمي لتستطيع تعبئة وتركيز القوى من أجل الانتقام الكبير. سار هتلر والحركة الاشتراكية القومية على هذا

البرنامج. وكان ذلك يعني الحرب مجدداً. لكن هذه المرة ليس فقط من أجل السيطرة على أوروبا، بل بدأت ألمانيا الاشتراكية القومية بالنضال من أجل السيطرة على العالم، والبقية معروفة.

ماذا حل بأوروبا وقواها التي كانت تتحكم بمصير العالم منذ القرن السادس عشر تحت هذه الشروط الجديدة، والمتغيرة كلياً بعد عام 1945؟

فبخلاف عامي 1919/1918 أبقت الولايات المتحدة على وجودها العسكري في أوروبا؛ لأن ستالين لم يفكر أبداً بسحب القوات السوفييتية من دول شرق أوروبا المحتلة، وخاصة من ألمانيا الشرقية.

بذلك انتهت منظومة دول أوروبا. لكن ذلك لا ينطبق أبداً على المخاطرة السياسية التي تعتمد على القوة التي تعني قوة هيمنة أوروبية جديدة للقوة البحرية الأنكلوسكسونية على جانبي الأطلسي.

كانت المملكة المتحدة القوة الأوروبية الوحيدة التي لم ينتصر عليها هتلر عسكرياً، وكانت في عداد القوى العظمى، سواء في المسرح الآسيوي الباسيفيكي أم الأوروبي للحرب، لكن الثمن بالنسبة لبريطانيا العظمى كان باهظاً، ألا وهو الخسارة النهائية لدورها كقوة عالمية قديمة، وتنازلها شيئاً فشيئاً عن إمبراطوريتها الاستعمارية شرقي السويس وأفريقيا.

وحلت الولايات المتحدة بعد عام 1941 محل بريطانيا كلياً في دورها المزدوج كقوة غربية رئيسة وكقوة بحرية عالمية.

وبعد تقدم روسيا الستالينية إلى وسط ألمانيا، ومن ثم إلى وسط القارة الأوروبية، كان القسم الغربي من أوروبا مرتبطاً كله تقريباً بضمان أمن تقدمه الولايات المتحدة.

ولم تستطع الدول الأوروبية بعد عام 1947 أن تقدم سوى إسهام متواضع في الوقوف بوجه الهيمنة السوفييتية.

طبعاً ظل واحد من المبادئ الأساسية لمنظومة الدول الأوروبية القديمة لم يفقد صلاحيته، حتى بعد عام 1945 أبداً وهو: من يملك ألمانيا يسيطر على وسط أوروبا، ومن ثم على مجمل القارة. والسيطرة على أوروبا تحسم في النتيجة الهيمنة على العالم.

هذا هو بالضبط الخطر الداهم منذ عام 1945 الذي شكله الجيش الأحمر الذي تقدم بعيداً نحو الغرب. إذاً استمر بقاء صراع الهيمنة الأوروبي بعد انهيار منظومة الدول الأوروبية القديمة وتحول إلى مسألة قوة حاسمة في الصراع العالمي الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من أجل السيطرة. أدى هذا الصراع فيما بعد، وبسرعة إلى مرحلة جديدة من المواجهة، لم تتطور ـ في أوروبا على الأقل ـ إلى حرب ساخنة.

فبدلاً من ذلك جمّدت الحرب الباردة تقسيم أوروبا. وكان دائماً واضحاً للمشاركين خلال كل العقود التي دامتها هذه الحرب الغريبة أن أي محاولة لتغيير الحدود، بالقوة، بين هذين النظامين في أوروبا، سوف تسفر عن إشعال الحرب الكبرى، الحرب النووية بين الشرق والغرب، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

لم يسمح أي من الجانبين بأي تغيير في المنظومة ناتج عن سياسة داخلية في مناطق نفوذهما. بذلك تنطبق المقولة القديمة لسلام أوغسبورغ بين الأديان 1555، بين الكاثوليك والبروتستانت، بصيغة مستحدثة أيضاً على الحرب الباردة، وبناء على مميزات نظام القوى الرئيسة المنتصرة، فقد

تم تطبيق النظام السوفييتي في شرق وسط أوروبا، وتمت عملية دمقرطة في غرب أوروبا.

طبعاً كان هناك فرق كبير في النوعية: اعتمدت عملية «السَّفْيتة» (أي اتباع النظام السوفييتي ـ المترجم) على العنف والاضطهاد والسيطرة الأجنبية، وقامت عملية الدمقرطة على الحرية والدستور وتقرير المصير. بذلك يبدو أن تحليل فريدريش إنجلز حول روسيا قبل مئة عام تقريباً قد أصاب كبد الحقيقة، برغم أن فريدريش إنجلز هذا كان في إمبراطورية ستالين واحداً من الآباء الكنسيين لسياسة الاضطهاد الروسية ضد شعوب شرق ووسط أوروبا.

أدى تحقيق الأمن، للأوروبيين الغربيين، بما فيهم الألمان الغربيين، من خلال الوجود العسكري المستمر للولايات المتحدة ليس فقط إلى إعادة بناء اقتصادي فعال وعملية مستمرة للاستقرار الديموقراطي، بل أيضاً إلى ربط منافسات القوى القديمة، التي كانت في الماضي في منتهى الخطورة بين الدول الأوروبية، في نظام أمني عبر أطلسي «حلف الناتو» ربطاً دائماً بالمصالح الأمنية للولايات المتحدة.

وأكثر من ذلك، فمن خلال ضغط العدو المشترك في النصف الشرقي من القارة الأوروبية، ومن خلال القوة المفرطة للولايات المتحدة التي لا منافس لها، لم يتم فقط تحييد هذه المنافسات القديمة، بل وحّدتها مصلحة أمنية مشتركة متعددة الجنسيات لها منظمة سياسية وعسكرية متكاملة. إذاً بسبب التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفييتي، وتحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة، حدث تبدل أساسي للمبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين الدول الأوروبية الغربية. فبدلاً من المنافسة والمواجهة دخلت

مرحلة من التعاون والتكامل، وفي الوقت نفسه قدم هذا المبدأ الجديد للتكامل إمكانية ارتباط لم تكن معروفة قبلاً لألمانيا المنهزمة، التي ـ على العكس تماماً مما حدث في معاهدة فرساي للسلام ـ حصلت الآن على أفق جديد، أوروبي ـ أطلسي، للتكامل، ومن ثم استطاعت أن تتخلص نهائياً من دورها كـ «مدفع رخو» لمنظومة الدول الأوروبية.

اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان عام 1950 تشكيل اتحاد مونتان، أوروبي غربي تأسس عام 1951 كـ «اتحاد أوروبي للفحم والصلب». وقد برهنت المصالح الاقتصادية ـ وبخاصة مصالح الصناعة الثقيلة ـ منذ تصنيع أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنها كانت دائماً في منتهى الخطورة من حيث سياسة القوة؛ لأنها زادت من شدة التنافس الإستراتيجي بين القوى الأوروبية، خاصة بين فرنسا وألمانيا.

عُدَّت صناعة الفحم والصلب - وبحق - عاملاً أساسياً من عوامل التنافس الأوروبي الحديث؛ لأن كميات إنتاج الفحم والصلب، وكذلك وجود المناجم التي تنتج هذه المواد، كانت عوامل إستراتيجية من الدرجة الأولى. لذلك عُدَّ هذا السبب من أسباب الصراع منطلقاً لوضع حد لتنافس القوى، حسب فكرة روبرت شومان وسكرتيره جان مونيه، إذا ما أراد المرء أن يتجاوز واحداً من أهم أسباب التدمير الذاتي لأوروبا في القرن العشرين. بموجب ذلك لم يكن تحويل صناعة الفحم والصلب إلى مؤسسة مشتركة يهدف إلى أقل من الرغبة في حل المسألة الإستراتيجية للقوة بين العدوين اللدودين ألمانيا وفرنسا في قلب أوروبا وتحويلها من المجابهة إلى التعاون. ومن وجهة نظر عملية براغماتية كان ذلك في الحقيقة عبارة عن ثورة صامتة داخل منظومة الدول الأوروبية، ألا وهي بداية التكامل في

أوروبا. وكان ذلك في الوقت نفسه رداً على السؤال حول ما الذي سيأتي عقب انهيار المنظومة القديمة لسلم فيستفاليا وعقب نهاية غير منظورة للحرب الباردة.

كان اتحاد صناعة الفحم والصلب منطلقاً لخطط شومان ومونيه التي تطمح إلى أبعد من ذلك بكثير لتطبيق التكامل الاقتصادي لأوروبا الغربية على هيئة سوق مشتركة. وباتفاقيات روما الموقعة عام 1957 التي أدت إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بدأت تباشير بزوغ عصر التكامل في اقتصاديات أوروبا الغربية. وقد ثبت أن ذلك كان بداية لتغير جذري ما زال مستمراً حتى الآن لمجمل منظومة غرب أوروبا. بل ولمجموع أوروبا بداية من عام 1989.

وإذا ما كان حلف الناتو عبارة عن مشروع أنكلوسكسوني، فإن مشروع إنشاء المجموعة الأوروبية المشتركة هو مشروع فرنسي، ليس له آثار جانبية غير مرغوب فيها، مثلاً أن تضع فرنسا منظوراً خاصاً على مستوى قارة أوروبا مقابل المنظور الأنكلوسكسوني الذي يشمل جانبي الأطلسي. باتحاد الفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية أرادت فرنسا أن تعيد تشكيل أوروبا سياسياً حسب مصالحها. وكان ذلك بشكل مختلف عن تشكيل حلف الناتو الذي سبق ذلك، أي ليس من دون ألمانيا، بل بالتعاون مع ألمانيا. وكان ذلك يعني للسياسة الفرنسية إلغاء العداء القديم والمر، المتوارث بين فرنسا وألمانيا (الغربية).

كان بالإمكان تأسيس حلف الناتو من دون ـ حتى ضد ـ ألمانيا الاتحادية. لكن لم يكن الأمر كذلك فيما يتعلق باتحاد الفحم والصلب أو المجموعة

الاقتصادية الأوروبية. وفي الواقع لم تنضم ألمانيا إلى حلف الناتو حتى عام 1955، بعد أن فشلت قبل ذلك مجموعة الدفاع الأوروبية، نتيجة الموقف الرافض للبرلمان الفرنسي، وإذا ما استطاعت، وأرادت فرنسا أن تلعب دورها المحدد عالمياً فقط مع أوروبا ومن خلالها، فإنها تحتاج من أجل ذلك إلى التوافق الفرنسي الألماني. وقد تطورت الظروف التاريخية بشكل مناسب لذلك؛ لأن ألمانيا الغربية قد أصبحت، نتيجة الهزيمة التامة للرايخ الألماني ومن ثم تقسيمه، في الواقع، شريكاً أدنى مرتبة في هذا الربط. هذه السياسة الأوروبية الجديدة التي اتبعتها فرنسا كانت تتوافق آنذاك مع المصالح الألمانية الغربية؛ لأن ألمانيا الغربية وضمن ارتباطها الغربي كانت أمام خيارين: التكامل العابر للأطلسي والتكامل الأوروبي.

وفي ظل الصراع العالمي الكبير على الهيمنة بين كلتا القوتين العظميين، وتحت مظلة ضمان الأمن الذي وفرته الولايات المتحدة، حدثت منذ خمسينيات القرن العشرين في منظومة دول غرب أوروبا المشكَّلة حديثاً، ثورة صامتة، وفي الوقت نفسه دراماتيكية، قلما حدثت قبل ذلك في التاريخ.

استعدت أوروبا ـ مسقط رأس الدول الحديثة وفكرة سيادة الدولة ـ وهي القارة التي ورطت العالم مرتين في القرن العشرين في حروب كارثية بسبب الشذوذ (الانحراف) عن هذه الفكرة، لجعل القسم الغربي منها يودع عصر الدولة القومية ذات السيادة.

لقد تجاوزت الدول ذات السيادة منافساتها وبدأت بالتنسيق بين عناصر مهمة من سيادتها من أجل التكامل في مؤسسات مشتركة جديدة.

كانت الصيغة الجديدة هي الأمن من خلال تخلٍّ جماعي عن السيادة، وقد نجحت. إذاً استطاع عالم دول أوروبا الغربية بذلك حل المنافسات

الأساسية لأعضائه حلاً دائماً، واتبع منذ ذلك الوقت مصالحه القومية الأمنية والاقتصادية معاً ضمن مؤسسات متكاملة. بذلك أصبح المصطلح الكلاسيكي للسيادة عملياً موضع الشك، وحل محله شيء جديد كلياً. فلم يتم مجرد تطوير الأمن الذاتي للدول باتجاه العمل الأمني المشترك وصولاً إلى التعاون الأمني، كما هي الحال في الناتو، بل وأكثر من ذلك بكثير، إذ تحول إلى نوعية جديدة، أي إلى أمن مشترك من خلال التكامل والتخلي عن مبدأ السيادة. إذاً تم تحديد معنى عبارة أمن في النصف الغربي من أوروبا بشكل مختلف كلياً، أي تكامل أمن الدول المشاركة ضمن نموذج ديناميكي يشمل جوانب عدة لسيادة الدول.

بالنسبة لأوروبا الغربية (وبدءاً من 1990/1989 بالنسبة لكل أوروبا تقريباً) بدأت، بهذه الثورة الصامتة لمنظومة دول، مرحلة لا مثيل لها من السلم الدائم لم تعرفها في كل تاريخها السابق.

وبرغم أن تشكيل الدول القومية، وبخاصة في غرب القارة الأوروبية، قد بدأ منذ العصر الوسيط المتأخر، لكن القرن الحقيقي لتشكيل الدول القومية في أوروبا هو التاسع عشر، الذي كانت الثورة الفرنسية هي الباعث له «في البدء كان نابليون» بهذه العبارة المستعارة من سفر التكوين في الكتاب المقدس بدأ توماس نيبرداي كتابه الضخم حول التاريخ الألماني في القرن التاسع عشر[113].

وفي الواقع أثبت الكورسيكي العظيم المتربع على عرش التاج الإمبراطوري الفرنسي أنه الوريث وفي الوقت نفسه مصدِّر الثورة العظيمة التي قامت بها 1789، وعلى أنه الثوري الذي تأثرت به كل أوروبا من خلال حروبه التوسعية في كل أنحاء أوروبا، والمحرض الرئيس للحركات الوطنية.

فحيث وصلت الجيوش الفرنسية كانت تنشر أفكار الثورة الفرنسية وقيمها. وأدخلت في الوقت نفسه إصلاحات داخلية في مقدمتها الإصلاح العسكري، وإصلاح القضاء وإقرار الدستور. فمن خلال حروب نابليون بدأ الدفع الثوري للتحديث في كل أنحاء أوروبا، الذي لم يعد باستطاعة الانقلاب الرجعي بعد عام 1814، والحلف المقدس للأمير مترنيخ ضد الثورة البورجوازية، والحركات الوطنية، أن يسيطر عليه ويتحكم فيه. وبرغم أن جميع الوطنيين تقريباً خارج الحدود الفرنسية، كانوا يكرهون نابليون، وفي الوقت نفسه كانوا معجبين به أكثر مما كانوا كارهين له، أراد نابليون وفرنسا من الحركات الوطنية لمعظم الشعوب الأوروبية أن تقتدي بهما. وهكذا أصبح القرن التاسع عشر قرن تشكيل الدول القومية وأيديولوجيتها القائمة على التوجه القومي. على أوروبا المتكاملة أن تتصدى حالياً لكل تناقضات المصالح المختلفة للدول الأعضاء القديمة والجديدة وتحديات الوضع الدولي، وبخاصة للثقل الهائل لتقاليد الدول القومية، كما كان الأمر عليه في كل أنحاء أوروبا منذ القرن التاسع عشر.

بدأ تشكيل الدول القومية متأخراً جداً في مناطق معينة تقع شرقي نهر الراين، في ألمانيا وإيطاليا وعلى ضفاف نهر الدانوب ونهر فايكسل وفي البلقان. وبشكل مختلف عنه في الدول القومية الغربية الأقدم في القارة، أدى، منذ البداية، التشكيل الذاتي الإثني للأمم والدول القومية الناشئة دوراً كبيراً، وبخاصة هناك، حيث سادت الإمبراطوريات الكبرى على مزيج ملوّن من الشعوب، ثبت أن ما يسمى بـ «المسألة القومية» المحملة بالأعباء اللغوية والدينية والإثنية، شديدة الانفجار وخطراً على تماسك وديمومة هذه الإمبراطوريات متعددة الجنسيات التي كانت سائدة في مرحلة «ما قبل الحداثة».

وبما أن القوميات والمجتمعات الدينية لم تعش في مناطق خاصة بها فقط، بل كانت تضم أيضاً ودائماً أقليات يمكن أن تشكل أكثرية في مناطق أخرى، قلما كان بالإمكان ـ عند تشكيل دولة قومية ـ وضع حدود لغوية ـ إثنية ـ دينية، دون حدوث مآسٍ مرعبة مثل المجازر والإبادة الجماعية والتشريد. وهذا ما كان ـ ولا يزال ـ ينطبق بالدرجة الأولى على البلقان، ولكن ليس على البلقان وحده.

إن الوجه المظلم الذي لا قرار له لتشكيل الدول القومية الأوروبية متوافر بكثافة وتشكيل مختلفين في تاريخ العديد من الدول القومية في كل أنحاء أوروبا تقريباً. فربما، ولهذا السبب، كان للبلقان ـ والمقصود هنا بالدرجة الأولى يوغسلافيا ذات القوميات المتعددة ـ بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة أهمية خاصة للتطور اللاحق على منظومة الدول الأوروبية الجديدة القائمة على التكامل[114].

لقد جلبت نهاية الصراع بين الشرق والغرب كسباً كبيراً في مجال الاستقرار والحرية لأجزاء كبيرة من أوروبا. والكاسب الأكبر من السلام والحرية في هذه الوقفة التاريخية كانت ألمانيا المقسمة. والعكس يمكن أن يقال عن التطور في البلقان. كانت يوغسلافيا ـ المقصود هنا بالدرجة الأولى أكبر جمهورياتها وأكثرها سيطرة صربيا ـ بالإضافة إلى روسيا البيضاء، الدولة الأوروبية الوحيدة التي بقيت فيها بعد 1990/1989 سيطرة الحزب الواحد للحزب الشيوعي وبقي فيها أيضاً نظام الاقتصاد الموجه قائماً بالقوة لم يتغير من خلال الديموقراطية واقتصاد السوق، بل من خلال وقوع في القومية والنظام الاستبدادي. فقد ركزت جميع النخب السياسية لجميع الشعوب المكونة ليوغسلافيا، بلا استثناء تقريباً، على

القومية، ومن ثم على انفصال الجمهوريات المكونة للدولة. وهذا الأمر لن يتوقف في النتيجة عند إعادة ترسيم الحدود من جديد.

فإعادة ترسيم الحدود يمكن أن تتم سلمياً عبر المفاوضات. أو عبر الحرب وما يرافقها من قتل وتشريد الأقليات (الأمر الذي حدث عدة مرات في يوغوسلافيا وبأشكال عديدة). كما أن التشيك والسلافيين لم يريدوا بعد عام 1990 أن يعيشوا معاً في دولة واحدة، لكنهم حلوا مسألة انفصالهم بطريقة أخرى، أي بأسلوب «عصري» يتناسب مع أوروبا التكامل، وهو طريق المفاوضات.

أما النخبة في صربيا فقد عمدت إلى العنف والحرب، إلى الماضي الذي انتهى عام 1945، أي أوروبا في حقبة المد القومي.

في جنوب يوغسلافيا، في مقاطعة كوسوفو الصربية، وفي جمهورية مازيدونيا (مقدونيا)، فقد ظلت مشكلة أخطر بكثير من المغامرة الكبيرة المتمثلة في ترسيم للحدود في قلب يوغسلافيا.

أكثر من 90% من سكان كوسوفو كانوا ومازالوا ألباناً، وكانت طموحاتهم القومية في يوغسلافيا المتداعية تتجاوز حدودها. فإن لم تعد هذه الأقلية الألبانية في جنوب يوغسلافيا يوماً ما ترى مستقبلها ضمن حدود الدولة، بل تسعى للانضمام إلى ألبانيا والأجزاء من مقدونيا ذات الأغلبية الألبانية لتشكل معاً «ألبانيا الكبرى»، فإن ما يسمى «بالمسألة الألبانية» لن تهدد مجرد التماسك الداخلي ليوغسلافيا، كما فعل أيضاً يوغسلافيون «داخليون» آخرون ـ الصرب والسلوفينيون والكروات والمقدونيون ومسلمو البوسنة ـ بل أصبح التوجه القومي الألباني بذلك يشكل تهديداً للحدود الدولية في هذه المنطقة برمتها.

إذاً كان الخطر المنطلق من المسألة الألبانية من نوعية أخرى تهدد استقرار مجمل منطقة غرب البلقان أكثر من المسائل الوطنية الداخلية الأخرى، ولذلك حمل معه منذ البداية خطر التدويل. ولن تسلم كل من ألبانيا وبلغاريا وتركيا واليونان من مثل هذا الصراع. وبسبب مصالحها الحيوية، وكذلك أيضاً بسبب المشاعر التاريخية القوية المتجذرة في أعماق الدول المشاركة، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تغير محتمل للحدود الدولية في جنوب يوغسلافيا. بالإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى أن الأمر يتعلق بالنسبة لتركيا ببلد عضو في حلف الناتو، وفي اليونان بعضوية الاتحاد الأوروبي والناتو أيضاً، ومن ثم فإن الصراع لن يمكن حصره في منطقة، ناهيك عن تعقيدات دولية أخرى وأخطار تهدد السلام والاستقرار في كل منطقة جنوب شرق أوروبا، كل ذلك سوف يؤدي إلى صراع عالمي كبير بين بلدان هذه المنطقة على ترسيم جديد للحدود. كان من الممكن أن يجد البلقان نفسه مجدداً بعد 80 عاماً في وضع مجابهة كما حدث في حربي البلقان 1913/1912[115]، ويهدد بحرب بلقان كبرى ثالثة[116].

لم تحل يوغسلافيا الشيوعية في عهد تيتو الصراعات القومية، بل فقط قمعتها بالعنف. «هكذا نشأ نظام استبدادي قام على نظام فيديرالي. إنه تناقض بحد ذاته. واستمر تماسك يوغسلافيا طالما كان مؤسسها، كشخصية رمزية قوية، على قيد الحياة، وكان التأثير من الخارج قوياً بما فيه الكفاية»[117].

لقد لعبت الروح القومية (القوموية) دوراً سياسياً متعاظماً باستمرار في جميع الجمهوريات المكونة ليوغسلافيا بعد رحيل تيتو في الثمانينيات. لكن الأزمة الكبرى انطلقت من أكبر جمهوريات يوغسلافيا السابقة وأكثرها

سكاناً. من صربيا ورئيسها سلوبودان ميلوزيفيتش الذي أطلق نمر القومية الصربية الكبرى[118] من عقاله ـ ولأسباب شخصية ـ لفرض سيطرته. ميلوزيفيتش نفسه لم يكن أبداً قومياً يؤيد صربيا الكبرى، بل كان شيوعياً محباً للسلطة، رأى في القوميات، المنفرط عقدها في آخر الثمانينيات، فرصة لتثبيت مطامحه الشخصية إلى السلطة بالاعتماد على خارطة صربيا الكبرى. وبشكل واضح وجلي بدا أنه لم يعد مقتنعاً بمستقبل يوغسلافيا الاتحادية مجتمعة، وخلص من ذلك إلى نتيجة أن جميع الصربيين يجب أن يعيشوا في دولة واحدة، ومن ثم يجب إلحاق مناطق سكناهم بصربيا، وهذا يعني ترسيم حدود جديدة لصربيا. فالمناطق التي يشكل الصربيون أغلبية سكانها في كل من كرواتيا والبوسنة، مع بعض الترتيبات الإضافية، يجب ضمها بالقوة إلى صربيا. ومنذ البداية أدت كوسوفو في جنوب صربيا دوراً في منتهى الخصوصية. فالكنيسة الصربية والأمة الصربية يرون أن مهدهم التاريخي هناك، حتى ولو أن ألبان كوسوفو يشكلون هناك في العصر الحديث الغالبية العظمى من السكان. حصلت مقاطعة كوسوفو الصربية في ظل حكم تيتو على حقوق كبيرة للحكم الذاتي، ضمن إطار دستور جمهورية صربيا اليوغسلافية. لكن صربيا، وبعد مواجهة عنيفة بين القوميين الصرب وسلطات الحكم الذاتي، التي يشكل الألبان غالبيتهم في المقاطعة، جردتهم من هذه الحقوق.

بخطابه الشهير والتاريخي بمناسبة زيارة له إلى كوسوفو في نيسان (أبريل) 1987 (وكان آنذاك نائباً لزعيم حزب عصبة الشيوعيين الصربيين)[119] التزم سلوبودان ميلوزيفيتش بشكل واضح بالقومية التي تنادي بصربيا الكبرى.

تم إلغاء الحكم الذاتي للمنطقة، وفرض نوع من نظام الفصل العنصري الصربي في كوسوفو بقبضة حديدية، واضطهدت الأغلبية الألبانية ثقافياً وسياسياً مدة تزيد عن العقد، بذلك بدأت عملياً الحرب للسيطرة على كوسوفو، بما فيها تدويل حروب يوغسلافيا القادمة من أجل التركة، والمرتبط بذلك[120].

لم يكن تورط يوغسلافيا في حروب انفصالية بين القوميات المتصارعة حتى الموت، والتشريد وأعمال العنف، التي لم يعد من الممكن إيقافها في أوروبا، هو وحده التحدي الأخلاقي والإنساني لأوروبا والغرب بشكل عام، بل جاء أيضاً بأخطار سياسية حقيقية على النظام الأوروبي.

طبعاً أظهر رد فعل أهم الدول الأوروبية الغربية على نشوب الحروب اليوغسلافية حول التركة، مدى خضوع هذه الدول للأفكار المتعلقة بسياسة القوة التي كان يبدو أنها انتهت، والمبنية على منطق توازن القوى في أوروبا القديمة.

كان بإمكان المرء عام 1991 أن يتوصل إلى فكرة أن ما جرى في يوغسلافيا لم يكن صنيع أوروبا المتكاملة، بتاريخ نجاحاتها الذي امتد على مدى ما يزيد على ثلاثين عاماً، وبمصالحها المشتركة وسياسة تتكامل بشكل متزايد، بل من صنيع تحالفات ومنافسات المنظومة القديمة المتداعية لدول أوروبا الزائلة.

وقفت برلين وفيينا إلى جانب كرواتيا، بينما وقفت باريس ولندن إلى جانب بلغراد. وبذلك بدا أن الاصطفافات السياسية الأوروبية التي تعود لعام 1914، والتي انمّحت منذ أمد طويل، قد عادت للانبعاث من جديد،

فكان لهذا التراجع التاريخي في موقف أهم القوى الأوروبية تجاه القوميين اليوغسلافيين المتفجر نتائج وخيمة؛ لأنها حالت دون سياسة غربية أو أوربية متماسكة حيال يوغوسلافيا مدة طويلة.

كان جديراً بسياسة غربية بعيدة النظر وذكية أن تهدف، إما إلى حياة مشتركة في يوغسلافيا ضمن شروط جديدة مثل: دستور جديد للبلاد مع ضمانات دولية، أو «الطلاق» المنظم برعاية دولية مع التخلي عن العنف. وأمام كلا الخيارين يجب ـ تحت التهديد بالتدخل العسكري ـ فتح الطريق أمام يوغسلافيا إلى بروكسل، أو في حالة «الطلاق»، أمام الدول التي كانت من مكوناتها، لكن بتعهدات ووعود واضحة.

بدلاً من ذلك بقيت سياسة الغرب ـ وبالدرجة الأولى الأوروبيين ـ أسيرة تناقضات تاريخية مبهمة وباردة، بل أحياناً مؤججة للصراع. وكان لهذه السياسة غير الحاسمة والمتأرجحة نتائج وخيمة على ملايين البشر في يوغسلافيا، وبخاصة على البوسنيين، وأدت في الوقت نفسه إلى وعود الحرب في أوروبا.

أدت سياسة الاعتراف تجاه كرواتيا والبوسنة التي قادتها بالدرجة الأولى ألمانيا[121] والنمسا، وكذلك سياسة التمسك بوحدة يوغسلافيا، كما هي سياسة باريس ولندن، إلى مأزق سياسي، كلف أكثر من مليون شخص في البوسنة ممتلكاتهم ووطنهم، وأكثر من 200 ألف نسمة حياتهم. هذا بالإضافة إلى الاغتصاب الجماعي والويلات بحق الناس الأبرياء. فبعد تدمير مدينة فوكوفار الكرواتية في شرق سلافونيا على يد الصربيين، وبعد قصف دوبروفنيك من قبل ميليشيات صرب البوسنة أصبح واضحاً أن

ميلوزيفيتش وأنصاره في كرايينا في شرق سلافونيا وفي البوسنة والهرسك كانوا مصممين بحزم على تحقيق أهداف الروح القومية لصربيا الكبرى بأشنع أشكال العنف وبالحرب والتشريد. وأخيراً كان على الغرب أن يقرر اتباع سياسة تدخل قوية، تؤازرها قوة عسكرية[122]، كما فعل أخيراً بعد سنوات في البوسنة عقب مذبحة سريبر ينيتشا. آنذاك، وبعد تدمير فوكافور، ربما كان يمكن للأخطار، وبخاصة لعدد الضحايا البريئة، أن يكون أقل بكثير؛ لأن الحرب كانت لا تزال في مراحلها الأولى.

لقد كان من الواضح أنه لو حققت حروب ميلوزيفيتش من أجل صربيا الكبرى نجاحاً، فإنها ستؤدي إلى جريمة سياسية تبلغ حد محاولة الإبادة الجماعية مجدداً ليس في أوروبا فقط، بل وعلاوة على ذلك سيتحدد أفق مستقبل مجمل المنطقة من قبل ميول قومية حربية. لقد تحدّت سياسة حرب ميلوزيفيتش من أجل صربيا الكبرى أهم مبادئ المنظومة الجديدة للدول الأوروبية التي قامت عليها بعد عام 1945 بكل وحشية وطرحت عليها السؤال المتعلق بالقوة: من الذي سيحدد مستقبل البلقان: التعصب القومي أم أوروبا القائمة على التكامل؟

هذا هو بالضبط السؤال الذي تدور حوله حروب التركة اليوغسلافية.

لكن هذه المسألة لم يكن من الممكن مع الأسف الإجابة عنها ـ كما تظهر الأحداث ـ إلا من خلال حربين. في الواقع كانت سياسة ميلوزيفيتش هي إعلان حرب على أوروبا التكامل، وعلى حلف الناتو، وعلى الاتحاد الأوروبي. أوروبا الجديدة هذه وقفت بالضبط ضد هذا التوجه القومي الحربي الذي دمر كل القارة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

فالغرب (بما فيه الغرب الباسيفيكي)[123] بدا وكأنه لم يستوعب إعلان الحرب هذا، ولمدة طويلة، أو ببساطة لم يكن يريد أن يستوعب ذلك؟

بدلاً من ذلك حاولت أوروبا أن تتبع طريق الإقناع، طريق المفاوضات السياسية، والحلول السياسية، واتفاقات وقف إطلاق النار التي لم يتم التقيد بها أبداً، واستخدام جنود الأمم المتحدة ذوي التسليح الخفيف والذين لا يملكون سلطة انتداب قوية ولا أسلحة ثقيلة. ونتيجة لذلك قلما باستطاعتهم فعل شيء.

بعكس ذلك، إذ وصلت هذه الحروب القومية الخاطئة في واقعها ونتائجها في يوغسلافيا، التي لم تكن ترغب في الوصول إلى سياسة التهدئة إلى أوجها عندما قام بعض التابعين لجيش صرب البوسنة بالتعرض لجنود الأمم المتحدة وأخذهم رهائن.

كان القتل الجماعي بحق آلاف الرجال عقب الاستيلاء على منطقة سريبرينيتشا الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة وكلهم من المسلمين البوسنيين من الصبيان حتى الشيوخ على يد جنود صرب البوسنة التابعين لـ «ملاديك»[124] هو العامل الذي قلب تفكير الغرب إلى التدخل العسكري القوي، وأخيراً إلى اتفاقية دايتون التي كان عليها إنهاء الحرب في البوسنة، وفي الوقت نفسه الكشف عن جريمة الحرب في كوسوفو.

أما في البوسنة وكرواتيا فقد قام ممثلو الصرب بشن الحروب الإقليمية. ولذلك استطاع ميلوزيفيتش أن يقدم نفسه في مفاوضات دايتون كحليف للغرب، ككفيل للمصالح الصربية «المعقولة» والذي استطاع أن يعيد القوى الأكثر راديكالية إلى التعقل وإلى اتفاق موثق. وفي الوقت نفسه كانت بلغراد

منذ البداية ليست فقط القوة التي تمارس للسياسة، بل أيضاً المنظمة للعمليات العسكرية، ومن ثم القوة المسؤولة عن حروب صربيا الكبرى.

وكان واضحاً للمراقبين الأبعد نظراً، ومنذ عقد اتفاقية دايتون التي كان عليها أن تنهي الحرب في البوسنة بشكل دائم، مباشرة، بأن ميدان المعركة سوف ينتقل بسرعة إلى كوسوفو؛ لأن دايتون لم تتطرق إلى مصير الأكثرية الألبانية في كوسوفو.

من هنا كان على سياسة عدم استخدام العنف التي اتبعتها الأغلبية الألبانية في المنطقة أن تتبدل بسرعة؛ لأن دايتون أبلغت رسالة واضحة:

أولاً: إن يوغسلافيا القديمة لم تعد موجودة، وثانياً: لم يعد الوصول إلى الأهداف الوطنية ممكناً بوسائل تخلو من العنف، بل باستخدام العنف فقط. وفي كوسوفو لم يعد الأمر يتعلق بحرب يشنها الصرب بالنيابة في دولة يوغسلافيا الاتحادية المتصدعة، بل كانت المنطقة أقرب إلى جزء معترف به دولياً وفي القانون الدولي من صربيا. وهنا تصرفت القيادة اليوغسلافية الصربية بمسؤولية جلية ومباشرة بنفسها، من خلال استخدام الجيش والبوليس الخاص والجهاز الأمني والمجموعات شبه العسكرية. لكن لم تختلف الطرق عن تلك التي تم استخدامها في كرواتيا أو البوسنة: فمن خلال الإرهاب الوحشي أُرغم السكان غير الصربيين على النزوح ومصادرة ممتلكاتهم وتخريب مؤسساتهم الثقافية ـ الدينية ورموزهم. ومن ثم تم تغيير الواقع الديموغرافي إلى الأبد. وقد سبق أن سار ميلوزيفيتش على السياسة نفسها في كوسوفو تجاه الأغلبية الألبانية، بعد أن عمد هؤلاء إلى السلاح للتحرر من الاضطهاد الصربي والانفصال عن صربيا.

فشلت أخيراً المفاوضات، التي لا حصر لها، بين ممثلين عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي مع بلغراد، فشلت أمام حقيقة أن ميلوزيفيتش لم يكن يرغب في حل سياسي؛ لأن انقطاع دورة الأزمة والحرب سوف يشكل خطراً مباشراً على سلطته وعلى حاشيته في صربيا، وبعد عقد سلم حقيقي ستصبح النتائج الكارثية وتكاليف سياسة العنف القومية التي اتبعها ميلوزيفيتش ظاهرة للعيان في صربيا، ولن يكون بمقدوره أن ينجو سياسياً ومدة طويلة من يمين الصدق. فاعتمد بدلاً من ذلك في كوسوفو على الاضطهاد الدائم للأغلبية الألبانية وبطرق وحشية. وفي حال بدأ الكوسوفيون بالتمرد العسكري، فقد كان جاهزاً لطردهم.

يجب على المرء أن يضع نتائج هذه السياسة أمام ناظريه: عشرات آلاف القتلى، وأعمال وحشية مرعبة، ومئات الآلاف من اللاجئين الذين أضافوا أعباء على الدول المجاورة، وبالتأكيد سوف يزيدون من عدم استقرار مقدونيا ذات التوازن الإثني الهش أصلاً.

إن تشريد الألبان من كوسوفو إلى ألبانيا ومقدونيا سوف يؤدي أيضاً إلى تدفق الشباب من اللاجئين إلى المعسكرات الموجودة هناك، والتي يمكن أن تشكل هدفاً لجميع أنواع الراديكالية، وبخاصة الإسلامية، والإجرام المنظم.

وعلى ضوء الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) وعلى تجارب أفغانستان وكشمير والشيشان وإرهاب القاعدة يتضح مدى الخطر الذي يمكن أن ينمو في معسكرات اللاجئين هذه، المليئة بالشباب الألبان المسلمين، على أوروبا.

بالتدخل الناجح لحلف الناتو في كوسوفو تم قطع الطريق على ربط جنوب شرق أوروبا بحزام الأزمات العربي ـ الإسلامي، الأمر الذي كان له أهمية فائقة بالنسبة لأوروبا، على الأقل بعد خريف عام 2001.

بالنسبة للتدخلات العسكرية للغرب في البلقان يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بأهداف إنسانية، من أجل الحيلولة دون حدوث مجازر أخرى وأعمال وحشية مرعبة، ومنع تدفق اللاجئين من خلال مكافحة أسباب النزوح. بالتأكيد أدَّت أيضاً المشاركة المباشرة، لعشرات الملايين من مشاهدي التلفاز الغربيين يوماً بيوم بهذه الحروب ـ أي ما يسمى بتأثير محطة سي.إن.إن CNN ـ دوراً سياسياً يجب عدم الاستهانة به. بالتأكيد لم يكن الأمر يتعلق أبداً بمبدأ جديد للتدخل الإنساني، فقد تم التعويل طويلاً على سياسة التهدئة الخطيرة تجاه ميلوزيفيتش. وقد طرح خلال عشرسنوات من حرب التركة اليوغسلافية السؤال السياسي الأساسي، وهو فيما إذا كانت باستطاعة أوروبا في نهاية القرن العشرين الإقدام على مخاطرة وتحمل نتائج تشكيل دول قومية بأسلوب دموي وعلى ترسيم حدود بالقوة، ومن ثم النظر إلى هذه الحروب في يوغسلافيا السابقة دون أن تحرك ساكناً.

كان الجواب عن هذا السؤال ولا يزال، هو: لا.

إن الحروب لا تحل مشكلات إن لم تؤدِ، عن طريق القوة، إلى نظام سلمي جديد يتطلب من الوقت والجهد أكثر مما تتطلبه الحرب نفسها.

فالتدخلات الغربية في حروب التركة اليوغسلافية أنهت هذه الحروب بشكل دائم، لكن على حساب المسؤولية الغربية عن النظام الجديد على المدى الطويل، ومن ثم أيضاً الوجود الأمني طويل المدى للغرب في مجمل المنطقة.

يمكن للمرء أن يصف كوسوفو والبوسنة على أنها محميات أوروبية ـ غربية. لكن هناك فرق كبير بينها وبين المحميات القديمة. فلا بروكسل (أي الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو) ولا نيويورك (أي الأمم المتحدة) اتبعت في هذه المحميات مصالحها في مجال القوة أو الأرض، بل التزمت بسياسة التهدئة، التي ستقود هذه المحميات إلى التكامل في النظام السلمي الأوروبي القائم، ومن ثم في أوروبا التكامل.

فقط بوجود عسكري ومدني غربي طويل المدى، أصبح (عام 2001) من الممكن الحيلولة دون حرب مدمرة أخرى في إحدى الجمهوريات التي كانت من مكونات يوغسلافيا، بشكل وقائي، ألا وهي مقدونيا، وإرغامها على حل سياسي. هذه السياسة بالضبط هي التي كان من المفروض اتباعها قبل ذلك بعشر سنوات خلال عامي 1992/1991. طبعاً لم يكن هذا النجاح الوقائي ممكناً إلا لأن التدخل العسكري الغربي قام على ثلاثة عناصر من أجل نظام إقليمي جديد: خيار إستراتيجي، والتصميم العسكري ثم الاستعداد للانشغال بالموضوع على المدى الطويل.

الخيار الإستراتيجي هو المنظور المتعلق بكل منطقة البلقان وصولاً إلى أوروبا المتكاملة وإلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. من هذا المنظور دخلت سلوفينيا كأول دولة من الدول التي كانت جزءاً من يوغسلافيا عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وسوف تتبعها دول أخرى.

بالنسبة للتصميم العسكري للغرب، فقد وضع على محك التجربة من خلال وجود القوات المستمر، الذي أصبح لا يمكن الاستغناء عنه من أجل أمن واستقرار كل المنطقة. وقد أتاح الانخراط السياسي والإداري والاقتصادي والمدني الشامل للدول الغربية، وبخاصة للدول الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي، تحقيق نجاحات كبيرة في البناء وخطوات متقدمة نحو الاستقرار، وذلك برغم الأخطاء والانتكاسات والعقبات التي برزت.

إن بلقان عام 2004 يختلف في نقاط مهمة إيجابية عن العلاقات في المنطقة نفسها خلال العقد المنصرم.

فالآن يتعلق الأمر بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من أجل الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولم يعد الأمر يتعلق بتشكيل دول عن طريق القوة وترسيم حدود وحروب بين القوميات.

إن الإجرام المنظم يشكل الآن الخطورة التي يجب أن تؤخذ بالجدية أكثر من عودة التطرف القومي المستعد للعنف، بغض النظر عن جميع المسائل التي لا تزال مفتوحة وصعبة الحل في كوسوفو والمشكلات غير المحلولة في البوسنة. كما أن التوازن الإثني في مقدونيا ما زال هشاً ـ برغم الخطوات الإيجابية إلى الأمام ـ.

هناك تحدٍ سياسي إستراتيجي مشابه لما واجهته القوى الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عاد في التسعينيات للظهور ـ ولو بدرجة أقل ـ في البلقان: كان المطلوب عقب الهزيمة العسكرية التي لحقت بفكر قومي لا يقيم كرامة للناس، وعلى أساس ضمان أمن مستقر، إتاحة الإمكانية لعملية إعادة بناء طويلة المدى للمجتمعات والاقتصاديات المدمرة، ومن ثم لخلق نظام يقوم على الحرية والتخلي عن العنف والتسامح والديموقراطية وسيطرة القانون واقتصاد السوق الاجتماعي.

لم يكن السلام الدائم في أوروبا ليتحقق بصورة أكثر بساطة وأقل تكلفة لمجتمعات ديموقراطية. هذه هي صيغة الدرس المستوحى من الحرب ضد

الوحشية الهتلرية، ومن الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي وحروب التركة اليوغسلافية. فإذا ما أريد للسلام بين الديمقراطيات ومجتمعاتها المنفتحة أن يكون دائماً، فإن ذلك يتطلب نظاماً مشبعاً بالحرية، يقوم على موافقة كل المشاركين، ويساوي بين مصالحهم من أجل المنفعة المشتركة، وقادراً على الدفاع ضد الهجمات على هذا النظام الأمني.

أخيراً تصدمنا ديالكتيكية التاريخ بعد انتهاء الحرب الباردة وصدمة الحادي عشر من سبتمبر بحقيقة أن الرد الإستراتيجي على التحديات التوتاليتارية والقومية في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، ينطبق على المستوى العالمي. فالإرهاب هو أولاً وبالدرجة الأولى ليس تهديداً عسكرياً، بل هو تهديد سياسي واجتماعي وثقافي ـ أخلاقي. يستهدف هذا الإرهاب الناشط على مستوى العالم، أولاً وقبل كل شيء، شكل المجتمع الحر والمتسامح للديموقراطية الغربية. إنه يريد ـ مثله مثل أي إرهاب ـ خلق الخوف والرعب ومن ثم استفزاز العنف المتروّي والأعمى للرد، ليصل إلى أهدافه الإستراتيجية في حرب استنزاف إرهابية بمزيد من الوحشية والبطش الذي لا يقيم حرمة للإنسان، عن طريق سلسلة من الهزائم التكتيكية.

إن الحرب على الإرهاب، كما هو ضد أي شكل من أشكال التوتاليتارية، لن يحسم إذاً فقط من خلال التفوق العسكري، بل وقبل كل شيء من خلال الأخلاق، والقيم المقنعة، والبدائل الاجتماعية الأفضل.

ولذلك أيضاً، فإن تمسك الغرب المتين بقيمه الأساسية هو الشرط الأساسي في هذه الحرب، لمقاومة ناجحة للإرهاب والعنصر الثاني هو نظام دولي يقوم على القيم المشتركة والتوافق والتعاون والمشاركة

في البناء، ليس نظام الإكراه أو قيام الإمبراطوريات العالمية. بل نظام يمكن أن يتيح لأكبر عدد ممكن من الدول ومواطنيها المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشكيل عالم العولمة. والعنصر الثالث هو القرار السياسي الحازم والقوة العسكرية للقضاء على هذا الخطر التوتاليتاري الجديد للإرهاب وتدمير شبكاته وأيديولوجيته إلى الأبد. وباتحاد هذه العناصر الثلاثة في رد إستراتيجي يكمن هذه المرة أيضاً سر نجاح الديموقراطيات الغربية كما سبق أن نجح قبلاً في تعامله مع الأنظمة الشمولية التي قامت خلال القرن العشرين.

أما منْ يطالب الآن، بناء على التحدي التوتاليتاري الجديد للإرهاب الإسلامي، بتغير الإستراتيجية، الذي هو مجرد عودة تاريخية إلى سياسة القوة الأوروبية الكلاسيكية. ونظامها ضمن الظروف المتعولمة للقرن الحادي والعشرين، فإنه يستعد لنسيان هذه التجربة. أما إن كان ذلك سيبرهن على ذكاء وبعد نظر، وواعداً بنجاح دائم، فهذا أمر يمكن ـ وبحق ـ أن يكون مشكوكاً فيه.